سلسلة دراسات سياسية نظرية (١)

الاتجاهات المعاصرة
في دراسة النظرية الديمقراطية

أ . د . شادية فتحي إبراهيم عبد الله



المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٤/٩/٢٣٩٤

٣٢٠,٥
عبدالله ، شادية فتحي
الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية / شادية فتحي عبدالله .
- عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٤ .
(٨٠) ص . - (سلسلة دراسات سياسية)
ر . إ : (٢٠٠٤/٩/٢٣٩٤) .
الواصفات : الديمقراطية // الليبرالية // العولمة/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبية الوطنية

المركز العلمي للدراسات السياسية
ص . ب ٢٣٥١ عمان ١١٩٥٣ الأردن
هاتف : ٥٥١٩٣٠٧-٦-٩٦٢ +
فاكس : ٥٥١٩١٠٧-٦-٩٦٢+
البريد الإلكتروني : acps@acps.edu.jo
الموقـع الإلكتروني : www.acps.edu.jo

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

مطبعة الجامعة الأردنية

المحتويات



مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقـــراطيــــة ، وهي بـــهـــذا تندرج في إطار بحـــوث التصنيفClassification Research بهدف الوقوف على أهم التحولات في النظرية الديمقراطية وطبيعة التوجهات المعاصرة .[١] وتكمن أهمية موضوع الدراسة في أن الديمقراطية أصبحت نظرية عالمية مطروحة في إطار النظم السياسية على اختلافها ، وخاصة منذ تسعينيات القرن العشرين مع موجة التحول نحو الديمقراطية التي سادت الكثير من دول العالم . ونظراً للتعدد الهائل في الكتابات والاتجاهات والموضوعات التي تدرج في إطار النظرية الديمقراطية المعاصرة ، فقد قامت الدراسة بتبني إطاراً تحليليـاً يقـوم على تصنيف الاتجـاهات المعـاصـرة في النظرية الديمقراطية في إطار ثلاث اتجاهات رئيسة : الاتجاه الأول ، يركز على مفهوم الديمقراطية وأنماطها ، وهو اهتمام قديم وحديث لكتاب النظرية الديمقراطية ، والاتجاه الثاني يهتم بدراسة عملية التحول الديمقراطي ، والاتجاه الثالث يتناول علاقة النظرية الديمقراطية بالعولمة .

وقبل الولوج في موضـوع الدارسة يجـدر الإجـابة على تســاؤلين رئيسين : أولهما ، يتعلق بطبيعة النظرية الديمقراطية . وثانيهما ، ما هي أهم مراحل تطور دراستها؟ وسوف تحاول الدراسة الإجابة على هذين التساؤلين بشكل موجز فيما يلي :

١- طبيعة النظرية الديمقراطية :

في إطار دراســة طبـيـعـيـة النظرية الديمقـراطيـة هناك عـدد من الملاحظات يجدر الإشارة إليها :

أ - إن المقصود بالنظرية الديمقراطية هو مجموعة المفاهيم والافتراضات والمبادئ والقضايا العامة المرتبطة ارتباطاً منهجياً ومنطقياً ، وتتناول بالتـفسـير والتـحليل ظواهر وحقـائق متـرابطة ومـتصلة بموضوع

الديمقراطية .(٢)

ب- النظرية الديمقراطية وإن كانت بالأساس نظرية قيمية تبحث عما يجب أن يكون عليه الإنسان وتوضح سمات النظام الفاضل ، إلا أنها ذات بعد تجريبي تسعى للتفسير والتوضيح والتنبؤ ، وهي موجهة للعالم الواقعي الملموس ، وتحاول أن تقدم تفسيراً للسلوك السياسي والعمليات السياسية والمؤسسات السياسية .(٣)

ج- أية نظرية سياسية تؤثر في - وتتأثر بـ- الاقتصاد ، والبناء الاجتماعي ، والثقافة ، والدين . وعلاقتها بهذه العناصر غير محددة ومفتوحة للجدل والنقاش ، وهذه الاعتبارات هامة عند تحليل التطور التاريخي للنظرية السياسية ، ونموها عبر الزمن ، وارتباطها بالقضايا المعاصرة . وبالنسبة لنظرية الديمقراطية فإن هذه الاعتبارات المحيطية تصبح ذات أهمية عند إثارة بعض القضايا المتعلقة بطبيعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي لظهور مجتمعات ديمقراطية ، وتحديد الدور الذي يلعبه الفاعلون السياسيون المختلفون في هذا السياق ، وكيف تنمو الديمقراطية في مناطق العالم المختلفة؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى نجاح بعض الديمقراطيات وفشل البعض الآخر؟ .

د- وإلى جانب هذه العوامل المجتمعية والثقافية ، هناك أيضاً البعد المؤسسي الذي يوضح كيف يتم إعمال الديمقراطية وتحقيقها على مستوى المؤسسات من خلال البرلمانات ، والرقابة والتوازن ، والسلوك التصويتي ، وجماعات المعارضة ، وحقوق وواجبات المواطنين ، وحرية الخطاب والصحافة ، والحماية القانونية لحقوق الأفراد وحقوق الجماعات .(٤)

هـ- النظرية الديمقراطية هي نظرية تاريخية اتخذت عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات صوراً وتطبيقات متباينه ، فقد تطورت النظرية الديمقراطية من نظرية غربية أوروبية إلى نظرية عالمية منذ منتصف القرن العشرين ، حتى أصبحت الديمقراطية نموذجاً أمثلاً

للحكومة . وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن العديد من النظريات الديمقراطية ، مثل : النظرية الديمقراطية الليبرالية ، والنظرية الديمقراطية الماركسية ، والنظرية الديمقراطية الإسلامية .(٥)

ولعل ذلك يتفق مع وجهة نظر «إيان كريب» Ian Craib الذي يرى استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة ، وخصوصاً مكوني البنية والعقل .(٦)

ولذلك يمكن القول أن تاريخ النظرية الديمقراطية - باعتبارها نظرية كلية - قد شهد تعدداً في النظريات الديمقراطية ما بين نظريات معيارية ونظريات إمبريقية مرتبطة بالواقع .

وعليه سوف يتم التركيز على النظرية الديمقراطية وفقاً للمفهوم الليبرالي الغربي ، وذلك لسببين ، أولهما : إن النظرية الديمقراطية هي بالأساس نظرية غربية أوروبية ولدت وتطورت في النظم الغربية الأوروبية . ثانيهما : إن القدر الأكبر من الأدبيات التي تتناول النظرية الديمقراطية بأبعادها وتطوراتها المختلفة منشورة باللغة الإنجليزية وتركز على النظرية الديمقراطية الليبرالية . وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد إلقاء الضوء على طبيعة النظرية الديمقراطية الليبرالية (شروطها -مبرراتها- أهم الانتقادات التي توجه إليها) .

الديمقراطية الليبرالية تعتبر الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية وهي تزاوج بين فلسفتين مختلفتين هما : الديمقراطية والليبرالية .

والديمقراطية تعود بجذورها إلى سقراط وافلاطون وارسطو وإلى التطبيق الاثيني ، وجوهرها تعظيم الحريات والحقوق والمشاركة السياسية .

أما الليبرالية فقد تبلورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر كتعبير عن واقع اجتماعي هو تبلور السوق الرأسمالي ، ومن هنا كان التأكيد على الحرية المرتبطة بالملكية ، وكانت الليبرالية هي المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد .(٧)

وقد كانت النظم الديمقراطية الليبرالية ليبرالية أولاً وديمقراطية ثانياً ، فقبل ظهور الديمقراطية في العالم وجد المجتمع الليبرالي الذي يسوده حرية الاختيار والمنافسة وقوى السوق ، ولم تكن هذه المجتمعات تتسم بالديمقراطية بمعنى المساواة في الحقوق ، مما أدى إلى توليد الحاجة لحكومة ديمقراطية ، وقد حدث ذلك في إنجلترا في القرن السابع عشر ، وفي الولايات المتحدة وفرنسا في القرن الثامن عشر ، وقد واكبت بقية الدول الغربية هذا التطور .

وهكذا فإن الديمقراطية جاءت باعتبارها إضافة نهائية لمجتمع السوق الذي تسوده المنافسة ، وأصبحت الديمقراطية تتبع نفس قواعد النظام الليبرالي .(٨)

وهناك العديد من العوامل التي تمثل شروطاً للديمقراطية من بينها عدم تركيز السلطة ، ووجود مؤسسات وأبنية وسيطة ، ودرجة مناسبة من النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ووجود نظام اتصال قوي وفعال ، وتوافر ثقافة سياسية عميقة الصلة بالديمقراطية .(٩)

وبالإضافة إلى ذلك فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعددية السياسية متمثلة في تعدد الأحزاب وإمكانية تداول السلطة بينها ، وفي احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار ، وفي المساواة السياسية التي تتمثل في إعطاء صوت واحد لكل مواطن ، وفي دولة القانون وأهم عناصرها وجود الدستور والفصل بين السلطات ، وخضوع الحكام للقانون ، وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين ، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على السلطات الحاكمة .(١٠)

ولابد أن تتم هذه الخصائص وتتحقق في ظل الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم ، وقدرتهم على التسامح والتعايش مع مختلف القيم التي يؤمن بها كل فرد طالما لا يحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل . وفي هذا الإطار يشير «تشارلز تايلور» Charles Taylor إلى أن النظرية الديمقراطية الليبرالية هي فلسفة عظيمة تقوم على الشمول ، فهي تعرف على أنها حكم الشعب بالشعب وللشعب ، والشعب هنا هو كل

المواطنين بلا استثناء.[11]

بالنسبة لمبررات الديمقراطية، فقد اختلفت التيارات التي حاولت تبرير الديمقراطية الليبرالية، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى ثلاثة مبررات رئيسة :

* الديمقراطية تؤدي إلى امتداد المساواة إلى الجميع فهي أفضل أشكال الحكم.
* الديمقراطية تؤدي إلى سيطرة الرجل العادي على المسائل السياسية، وهذا هو جوهر الديمقراطية.
* الديمقراطية تكفل لكل شخص قدر من السيطرة على الحكومة.[12]

وقد تعرضت النظرية الديمقراطية الليبرالية لانتقادات هامة على المستويين النظري والعملي، ولعل أهم هذه الانتقادات تتمثل في أن المجتمع الديمقراطي الليبرالي غير قادر على تحقيق وضمان الحريات والحقوق الفردية التي قام لإقرارها، ويعود ذلك إلى نمط توزيع الموارد الذي لا يحقق تكافؤ الفرص بين الأفراد، وقد أثار هذا الانتقاد الشك حول مفهوم التعددية السياسية، وحول مفهوم حرية الاختيار. كما كان أحد مظاهر انتقاد النظرية الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية، هو ظهور التفسير النخبوي الديمقراطي الذي عبر عنه «موسكا» و«باريتو» و«ميشلز» والذي يقوم على افتراض أساس مفاده أن الجماهير لا تستطيع إبداء الرأي في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، الأمر الذي يفرض دوراً أكبر للنخبة، ومن ثم فإن المجتمع ينقسم إلى فئتين : النخبة الحاكمة والجماهير، وقد تعرض التفسير النخبوي للديمقراطية لانتقادات شديدة، لأنه أهدر المفهوم التقليدي للديمقراطية والذي يضع قضية تطوير الإنسان وازدياد مشاركته السياسية في قلب الاهتمام.[13]

ولعل تطور النظرية الديمقراطية في أواخر القرن العشرين، وربط الديمقراطية بالمجتمع المدني، وظهور أنماط من الديمقراطية تقوم بشكل

أساسي على مشاركة الأفراد ، مثل : الديمقراطية التشاركية Participatory Democracy أو الديمقراطية التداولية التي تقوم على النقاش Delegative Democracy يؤكد على عدم تماسك وصلابة التفسير النخبوي للديمقراطية .

وفي إطار انتقاد النظرية الديمقراطية ، يرى البعض أنه في ظل عولمة الاتصالات وتلاشي المكان والحدود وتلاشي جهاز الدولة ، فإن النظرية الديمقراطية الليبرالية على وشك الانتهاء .(١٤)

وأياً كانت الانتقادات التي وجهها عدد من المفكرين للديمقراطية ، فإنها تظل أحد أهم النظم الشرعية المقبولة نظراً لأنها تضمن التغيير السلمي في المجتمع ، وتحقيق التعاقب المنتظم بين الحكام ، وتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية .(١٥)

كما أن الديمقراطية الليبرالية ليست مجرد صيغة أو مجموعة إجراءات ، ولكنها تمثل نظاماً معقداً من القيم والتقاليد ، فضلاً عن أنها كائن متطور .(١٦)

٢- تطور دراسة النظرية الديمقراطية :

لا توجد نظرية استحوذت على الاهتمام مثل النظرية الديمقراطية ، ذلك أن البحث فيها هو بحث في طبيعة الدولة ، ومن ثم فإنه يندرج في إطاره عدد من القضايا التي كانت موضع بحث وخلاف في تاريخ الفكر الإنساني ، مثل : طبيعة العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم ، وأساس الطاعة السياسية ، والالتزام السياسي ، والتوازن بين الحقوق والواجبات وبين السلطة والحرية .(١٧)

وبالرغم من اختلاف الأدبيات المتعلقة بالنظرية الديمقراطية في تحديد المراحل التاريخية التي مرت بها دراستها ، إلا أنه يمكن القول وفقاً لما أوردته «موسوعة الديمقراطية» بأنها قد مرت بثلاث مراحل رئيسة في دراستها ، وذلك على النحو التالي :-

أ- النظرية الديمقراطية الاثينية الكلاسيكية :

والتي عنيت بدراسة مفهوم الديمقراطية لدى عدد من المفكرين اليونانيين ، مثل : بركليز(٤٩٠-٤٢٩ق .م) وارسطو(٣٨٤ -٣٢٢ق .م) وقد كانت النظرية الديمقراطية القديمة تعنى بدراسة ما يسمى أفضل نظام ، ووفقاً لما كان سائداً فإن أفضل نظام هو الذي يحكمه أفضل رجال ، واهم رواد هذه المرحلة سقراط وأفلاطون وأرسطو . وقد كانت النظرية الديمقراطية الأثينية هي أول محاولة في تاريخ الإنسان لإقامة حكم يرتضيه العقل ، ويحترم قيمة الإنسان . وهذه النظرية ظلت قروناً طويلة تصحح نفسها ، ويضيف إليها المفكرون والفلاسفة ، لأنه إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب ، فإن أثينا لم تقف على المدلول الحقيقي لمصطلح «الشعب» حيث كان مقصوداً بالشعب مجموع المواطنين الأثينيين الذكور الأحرار ممن بلغوا سن العشرين ، ومن ثم فقد استبعد من مفهوم «الشعب» بعض الفئات ، مثل : الأجانب والأرقاء والنساء .

بل إن أفلاطون قد فهم «الشعب» في النظام الديمقراطي على أنه مجموع الغوغاء أو الدهماء ، وهم عند أرسطو مجموع المواطنين الفقراء في مختلف المدن ، ولذلك هاجم أفلاطون وأرسطو هذا النوع من الحكم ، وقد وضع أفلاطون الديمقراطية في المكانة قبل الأخيرة في دورته لأشكال الحكومات على أساس أنها أحد نظم الحكم الفاسدة . أما أرسطو فقد ميّز في تصنيفه السداسي للحكومات بين الحكومة الدستورية وبين ديمقراطية الغوغاء .[١٨]

ب- النظرية الديمقراطية الانجلوأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية :

قامت هذه النظرية على الدراسة المنظمة لشروط ومؤسسات وأهداف ومعاني وممارسات الديمقراطية السياسية منذ الحرب العالمية الثانية ، وقبل عام ١٩٤٥م لم يكن هناك دراسة منظمة وموجهة .[١٩]

وقد تميزت دراسات النظرية الديمقراطية الأنجلوأمريكية بعدد من

الخصائص ، لعل في مقدمتها :

* إن هذه الدراسات قامت في مجتمعات نظرت إلى الديمقراطية على أنها قيمة إيجابية .
* إن طريقة الحياة في هذه المجتمعات تتسم بالديمقراطية .
* إن النظرية الديمقراطية في هذه المجتمعات كانت موضع اهتمام الأكاديميين ، وارتبط نموها بعد الحرب العالمية الثانية بنمو علم الاجتماع كمجال بحثي في الجامعات الأنجلوأمريكية على نطاق واسع .

وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٠م ظهر تيار قوي لتصحيح ومراجعة النظرية الديمقراطية الكلاسيكية The Revisionist وكان على رأس هذا التيار «جوزيف شمبيتر» Joseph Schumpeter[٢٠] و«روبرت دال» Robert Dahl[٢١] ، و«سيمور مارتين ليبست» Symour Martin Lipset[٢٢] .

وقد اتجه هذا التيار لنقد ثلاثة جوانب رئيسة في النظرية الديمقراطية التقليدية تتمثل فيما يلي :

* إن النظرية الديمقراطية الكلاسيكية قامت على أساس أن المواطن يتمتع بدرجة عالية من الرشادة والمعرفة السياسية ، ولكن تيار المراجعين «The Revisionist» لهذه النظرية رأى أن المواطن العادي يفتقد إلى الاهتمام والمعرفة الواسعة بالقضايا السياسية ، وقد اعتمدوا في ذلك على نتائج دراسات الرأي العام ، ولذلك اعتقدوا أن عدم اهتمام المواطنين بالقضايا السياسية وعدم قدرتهم على المشاركة يهدد الديمقراطية .
* انتقد هذا التيار عدم قدرة النظرية الديمقراطية القديمة على التمييز بين التوجهات القيمية والدراسة العلمية الامبريقية ، فلقد ارتبطت النظرية الديمقراطية الانجلوأمريكية بالتيار السلوكي في إطار علم الاجتماع الأنجلوأمريكي . وعلى حين اهتمت النظرية الديمقراطية القديمة بالسؤال المعياري «كيف يجب أن تعمل الديمقراطية؟» ، فقد

اهتمت النظرية الديمقراطية التصحيحية بالإجابة على السؤال العلمي «كيف تعمل النظرية الديمقراطية في الواقع؟» .

* الانتقاد الثالث يتمثل في أن النظرية الديمقراطية التقليدية أعطت الأولوية والاهتمام الأكبر للمواطن على حساب القيادة السياسية ، بينما أكدت النظرية الديمقراطية الأنجلوأمريكية على أن دور القيادة أساسي في مواجهة تراجع المعرفة السياسية لدى المواطن .

وهكذا أكدت النظرية الديمقراطية الأنجلوأمريكية ، وخاصة تيار التصحيحيين للنظرية القديمة « The Revisionest» على أهمية النخب السياسية والجماعات والتنظيمات ، مثل : الأحزاب وجماعات المصالح ، وذلك في مواجهة الفرد .(٢٣)

ج- النظرية الديمقراطية الأوروبية في القرن العشرين :

لقد ارتبطت هذه النظرية بنهضة الديمقراطية في أوروبا ، فقد كانت أوروبا هي التعبير الأول عن الفكر الديمقراطي من خلال «مونتسكيو» و«جان جاك روسو» و «توكفيل» ، وقد استمرت في أداء نفس الدور خلال القرن العشرين ، وقد اتخذت النظرية الديمقراطية الأوروبية في القرن العشرين توجهين مختلفين ، أولهما :هو ماسمّي بالنظرية الديمقراطية الإجرائية Procedural Theory of Democracy والتي في إطارها تم اختزال الديمقراطية في أنها تمثل طريقاً للوصول إلى قرارات جماعية عن طريق التنافس الانتخابي .

وبالرغم من الانتقادات الواسعة التي لاقتها النظرية الديمقراطية الإجرائية على اعتبار أن الانتخابات التنافسية لا تصلح كمعيار كاف لبناء الديمقراطية ، وإنما لابد من الاهتمام بقضايا أخرى ، مثل : المشاركة السياسية ، والنقاش العام ، وإحياء الطابع الديمقراطي بين المواطنين ، إلا أن النظرية الديمقراطية الإجرائية أثرت بشكل واضح على أعمال العديد من الكتاب في مقدمتهم «موريس ديفرجيه» و«روبرت دال» و«انتوني دوانز» و «مانكور اولسن» . وثانيهما : بروز مجموعة من

المنظرين الذين حاولوا إعادة إحياء الاهتمام التقليدي بالحرية والحقوق والنقاش كعامل أساس في الديمقراطية ، مثل : «كلود ليفورت» Claude Lefort و«نوربيرتو بوبيو» Norberto Bobio .

وقد تميزت النظرية الديمقراطية الأوروبية منذ نهاية القرن العشرين ببروز أهمية حقوق الإنسان والمجتمع المدني ، خاصة مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها دول جنوب وشرق أوروبا ، كما طرحت النظرية الديمقراطية المعاصرة تحديات كبيرة على مفكريها ، وتتمثل أهم هذه التحديات في مواجهة منظومة ثقافية وسياسية ولغوية واجتماعية واقتصادية مختلفة ، كان عليهم أن يتعاملوا معها لتعميق الفهم وزيادة الخبرة بتجارب الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية .(٢٤)

وسوف نتناول في هذه الدراسة أهم الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية .

المبحث الأول
الديمقراطية (المفهوم - الأنماط)

بالرغم من أن تاريخ النظرية يرجع لأكثر من ألفي وخمسمائة عام ، إلا أنه مازال هناك جانباً كبيراً من الكتابات والأدبيات المعاصرة التي تتناول مفهوم الديمقراطية وأبعاده ، وأهم التطورات التي مرت بها الديمقراطية .

١. مفهوم الديمقراطية:

يمثل مفهوم الديمقراطية الأساس الذي تقوم عليه النظرية الديمقراطية ومازال هذا المفهوم حتى الآن غير متفق على معناه وأبعاده ، حتى أن «روبرت دال» Robert Dahl الذي بدأ كتاباته عن الديمقراطية منذ ما يقرب من خمس عقود قد خصص أحد أحدث إصداراته عن الديمقراطية ، حيث تناول فيه مفهوم الديمقراطية وأنواعها وشروطها وتطورها وذلك ليجعل من هذا المفهوم في متناول القارئ غير المتخصص ، وخاصة في ظل الظروف الدولية المعاصرة .

فالديمقراطية لها تاريخ طويل ، مما يثير قدراً كبيراً من عدم الاتفاق والتداخل ، فهي قد تعني اشياء مختلفة لشعوب مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة كما يشير «روبرت دال» Robert Dahl(٢٥) .

وحتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يعرف التاريخ سوى ديمقراطيات محدودة ، وكانت الديمقراطية موضوعاً للمنظرين والفلاسفة أكثر من كونها مجالاً للنظم السياسية .(٢٦)

وهناك عدة اقترابات لدراسة مفهوم الديمقراطية في الدراسات المعاصرة ، وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين ثلاثة اقترابات رئيسة ، هي :

* اقتراب لغوي بسيط : حيث يشير «دافيد هيلد» إلى أن كلمة الديمقراطية قد دخلت إلى اللغة الإنجليزية في القرن السادس عشر من الكلمة الفرنسية «Democratie» والتي ترجع أصولها إلى

الكلمة اليونانية ، وتتكون من مقطعين «Demos» بمعنى فقراء و «Kratas» بمعنى حكم . والواقع أن هذا الاقتراب لا يفيد في فهم الديمقراطية المعاصرة ، لأنه يستند إلى البعد التاريخي ، ويقوم على أساس تقسيم الحياة السياسية تقسيماً ثنائياً بين الحكام والمحكومين ، وهو ما لا يتوافق مع أبعاد الديمقراطية المعاصرة .(٢٧)

* الاقتراب الثاني : يقوم على تتبع آراء منظري وفلاسفة النظرية الديمقراطية ، وما زال هناك تياراً كبيراً من الدراسات المعاصرة يتناول رؤية مفكري النظرية الديمقراطية الأباء والمعاصرين .

وفي مقدمة هؤلاء المفكرين يأتي «إليكس دي توكفيل»(١٨٠٥-١٨٥٩م) الذي يرى بعض الباحثين أن لـه قيمة عظيمة كمفكر في إطار النظرية الديمقراطية المعاصرة ، ولعل تميز «توكفيل» يرجع إلى دفاعه عن الحرية كقيمة عليا في النظرية ، وقد إستند في ذلك إلى مرجعية طويلة من المفكرين السياسيين الغربيين . كما ترجع قيمة « توكفيل» أيضاً إلى أنه في كتاباته يمثل أحد أهم معلمي النظرية الديمقراطية المعاصرة ، حيث وضح قيمة الديمقراطية وشروطها والتهديدات التي تواجهها .(٢٨)

إلى جانب «توكفيل» هناك اهتمام ببعض المفكرين المعاصرين الذين أثروا في النظرية الديمقراطية المعاصرة ، ويأتي في مقدمة هؤلاء المفكر الإيطالي «جرامشي» Gramsci(٢٩) والانجليزي «ميشيل اواكشوت» Michael Oakshott(٣٠)

* الاقتراب الثالث : يقوم على وصف ودراسة النظم السياسية الديمقراطية حتى يمكن فهم الديمقراطية .

وواقع الأمر أن هذا الاقتراب يعبّر عن معضلة النظرية الديمقراطية المعاصرة ، لأن دراسة النظم السياسية الديمقراطية يمكن أن يتحقق من خلال مدخلين أساسين ، أولهما : مدخل الحكومة الديمقراطية ، وثانيهما : مدخل المجتمع الديمقراطي ، وكل من هذين المدخلين لـه إطار معرفي خاص به . فالأول مرتبط بالخطاب

التقليدي المتعلق بالمواطنة Citizenship ، والثاني مرتبط بالمجتمع المدني .[٣١] وواقع الأمر أن هذين المدخلين هما أهم ما يميز النظرية الديمقراطية المعاصرة التي تقوم علي أساس الفصل بين المجالين السياسي والمدني (المجتمع المدني) .[٣٢]

وبالرغم من وجود عدد من الاقترابات لفهم الديمقراطية ، إلا أنها تظل مفهوم متعدد الأبعاد يمثل حزمة معقدة Complicated Package من المفاهيم والإجراءات ، ولا تتبنى الدراسات المعاصرة أبعاداً محددة لتعريف مفهوم الديمقراطية ، فبعض الدراسات ترى أن الديمقراطية هي نظام تسود فيه السيطرة الشعبية على سياسات الحكومة وقراراتها .[٣٣]

وبعض الدراسات ترى تعدد أبعاد ومفهوم الديمقراطية الذي يقوم على أساس تأكيد السيادة الشعبية ، والمساواة ، وحكم الأغلبية ، وحماية الاقليات ، والحريات المدنية ، والمشاركة في القرار على كل المستويات .[٣٤]

بينما يرى «سيمون مارتين ليبست» Symour Martin Lipset أنه بالرغم من اختلاف مفهوم الديمقراطية باختلاف الثقافة والظروف السياسية ، إلا أنه يمكن القول أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لمفهوم الديمقراطية ، وهى :

* التنافس الموجود في المواقع الحكومية .
* انتخابات حره لتولي المناصب الرسمية تحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة .
* حريات مدنية وسياسية تؤمن التنافس والمشاركة السياسية .[٣٥]

في هذا الإطار يرى « فرنسوا فيوري» Francois Furet أن الديمقراطية -منذ مطلع القرن الثامن عشر- قدمت نفسها للإنسان الحديث على أنها حلم للحرية والاستقلال ، ولكنه يؤكد أنه لا يوجد مجتمع ديمقراطي كامل ، ومؤيدو الديمقراطية قد ينتقدونها أكثر من أعدائها .[٣٦]

وقد حاول «روبرت دال» Robert Dahl أن يشرح في كتابه عن

الديمقراطية أهم أهداف النظرية الديمقراطية المعيارية ومؤسساتها وشروطها ، حيث يرى أن الديمقراطية تتيح للمواطنين إمكانات المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وفهم العملية السياسية ، والمساواة في التصويت ، والإسهام في وضع الأجندة السياسية .

وهذه الإمكانات التي تقدمها النظرية الديمقراطية للمواطنين تؤدي إلى توفير الحقوق والحريات العامة ، والمساواة السياسية ، وتحقيق الذات وحماية المصالح الشخصية الأساسية ، وتحقيق النمو الإنساني .

إضافة إلى ما سبق ، فإن الديمقراطية المعاصرة تؤدي إلى السعي للسلام Peace Seeking وتحقيق الرفاهية .(٣٧)

ووفقاً لوجهة نظر «روبرت دال» Robert Dahl فإن أهم مؤسسات الديمقراطية تتمثل في نظام انتخابات يتسم بالحرية والعدالة ، وإقرار حرية التعبير ، وتنوع مصادر المعلومات ، وشمول المواطنة ، واستقلال الجماعات والتنظيمات المدنية المختلفة داخل المجتمع ، ووجود ممثلون منتخبون عن الشعب . وتوافر هذه المؤسسات في أي نظام سياسي يؤدي إلى مشاركة فعّالة من جانب المواطنين ، وفهم أفضل للعملية السياسية ، وسيطرة على الاجندة السياسية من جانبهم ، واستيعاب كافة القوى والاتجاهات داخل المجتمع .(٣٨)

في هذا الاطار يضع «روبرت دال» Robert Dahl عدداً من الشروط المناسبة لكي تقوم المؤسسات الديمقراطية بدورها ، وأهم هذه الشروط يتمثل في السيطرة على المؤسسة العسكرية (جيش وبوليس) ، ووجود ثقافة سياسية ديمقراطية ، وعدم وجود سيطرة خارجية من جانب قوى معادية للديمقراطية . كما أن هذه المؤسسات لابد أن تعمل في إطار مجتمع ديمقراطي يتسم بالحداثة السياسية والاقتصادية ، وضعف التعددية الثقافية . وغياب واحد أو اكثر من هذه الشروط ، لا يجعل الديمقراطية مستحيلة ولكنها تكون محتملة ، ويشير «دال» في هذا الإطار إلى نموذج الديمقراطية الهندية المعقدة التي تفتقد بعض هذه الشروط ، ولكنها مع ذلك تتمتع بنظام ديمقراطي مستقر .(٣٩)

بعد أن تم إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المطروحة للديمقراطية ، يجدر الإشارة إلى أنه من خلال متابعة الكتابات المعاصرة يكاد لا يخلو أي منها من مفهوم للديمقراطية ، إضافة إلى أن هناك دراسات عديدة تركز بشكل خاص على مفهوم الديمقراطية ، مما يزيد مفهوم الديمقراطية تداخلاً وغموضاً حتى أن كثيراً من الكتابات تلجأ لتبني تعريفات إجرائية للديمقراطية .

٢- نماذج (أنماط) الديمقراطية في الدراسات المعاصرة:

تمثل الأنماط المثالية Ideal Type أداة تحليلية هامة يلجأ إليها باحثو علم الاجتماع بصفة عامة لتبسيط وتوضيح الواقع الاجتماعي أو السياسي ، والنمط المثالي ما هو إلا بناء يحوي مجموعة من العناصر الأساسية المتناسقة التي تهدف إلى التحليل السياسي والاجتماعي . والمقصود في هذا السياق بالنمط أو النموذج ليس المعنى القيمي بأنه يمثل صورة مثلى ، وإنما يستخدم بمعنى الوصف .(٤٠)

بالنسبة لأنماط الديمقراطية في الدراسات المعاصرة ، فواقع الأمر يشير إلى أن الأدب النظري والامبريقي عن النظرية الديمقراطية يعاني من درجة عالية من التداخل المفاهيمي وعدم الانتظام ،حتى أن بعض الباحثين قد صنفوا أكثر من (٥٥٠) نموذجاً فرعياً للديمقراطية ، بعضها يصف - فقط- خصائص معينة ، كما أن كثيراً من مفاهيم الديمقراطية المعاصرة يتعارض مع ما كان قائماً في الستينيات والسبعينيات .(٤١)

في هذا الإطار ، فإن الدراسات المعاصرة في إطار النظرية الديمقراطية تتبنى تصنيفات مختلفة لأنماط الديمقراطية وبالتالي للنظم السياسية ، والفصل بين هذه الأنماط هو فصل تحليلي ، فقد يجمع نظام سياسي بين أكثر من نمط للديمقراطية .

فبعض الدراسات تقوم على أساس تصنيف النظم السياسية ما بين نظم ديمقراطية ونظم شبه ديمقراطية .(٤٢)

بالنسبة للنظم الديمقراطية فهي تشمل نمطين رئيسين ، هما :

الديمقراطية المباشرة والديمقراطية الليبرالية .[٤٣]

وبالنسبة للنظم شبه الديمقراطية Semi Democracy فيتم التعبير عنها بالعديد من المفاهيم ، مثل : الديمقراطية السلطوية Authoritarian Democracy ، والديمقراطية التفويضية Delegative Democracy[٤٤] ، والديمقراطية الانتخابية Electoral Democracy ، والديمقراطية الموجهة Guided Democracy ، والديمقراطية المحدودة Limited Democracy والديمقراطية غير الليبرالية Illiberal Democracy ، والديمقراطية الزائفة FaÇade Democracy ، والديمقراطية الجزئية Partial Democracy ، والديمقراطية الرئاسية Presidential Democracy ، والديمقراطية المقيدة Restricted Democracy والديمقراطية الإشرافية Supervised Democracy ، وديمقراطية الدكتاتوري Democradura والمصطلح مكون من كلمتين في اللغة الأسبانية (الديمقراطية Democrocia والدكتاتورية Dictator) ، والديمقراطية الحارسة Tuterly Democracy ، والديمقراطية الإقتراعية أو الاستفتائية Plebiscitary Democracy .[٤٥]

وهناك دراسات تقوم على أساس تصنيف النظم الديمقراطية في ثلاث مجموعات من الأنماط :

* أنماط الديمقراطية التي تقوم على المشاركة ،[٤٦] ومحاسبة أعضاء النخبة . Participatory and Accountable Elites Models
* نماذج الديمقراطية الرئاسية والبرلمانية .
* نماذج ديمقراطية الأغلبية وديمقراطية الإجماع .[٤٧] Majaritarian Democracy & Consensual Democracy

يمكن الإشارة إلى أنماط أخرى للديمقراطية أوردتها موسوعة الديمقراطية ، وهي :

الديمقراطية المسيحية Christian Democracy[٤٨] ، والديمقراطية الكوربوراتية Corparatist Democracy[٤٩] ، والديمقراطية الاجتماعية Social Democracy[٥٠] ، والديمقراطية الشعبية

Peaple's Democracy[٥١] ، والديمقراطية البولياركية Polarchy[٥٢] ، والديمقراطية الصناعية Industrial Democracy[٥٣] ، وديمقراطية التعدد الأثنى Multiethnic Democracy وديمقراطية التمثيل النسبي Consociational Democracy[٥٤].

كما قدّم أيضا « تاكيس فوتو بولوس» Takis Fotopoulos نمط الديمقراطية الشاملة Inclusive Democracy والتي تنصرف إلى المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي (يربط ما بين البيئة والمجتمع) .[٥٥]

بالإضافة إلى ما سبق فقد قدم « فريد زكريا» Fareed Zakaria نمطين للديمقراطية هما : ديمقراطية ليبرالية ، وديمقراطية غير ليبرالية Illiberal . ولكي تتحول النظم الديمقراطية غير الليبرالية إلى نظم ليبرالية ، فإنها في حاجة إلى تغيير في الحياة المدنية ، وذلك عن طريق قبول قيم ومعايير الاقتصاد الرأسمالي ، ولامركزية الدولة ، والتغلب على النزعات العرقية من أجل خلق أمة واحدة ، حيث نظر «فريد زكريا» إلى الديمقراطية كثقافة وحضارة . [٥٦]

كما يطرح «دافيد هيلد» David Held في كتابه نماذج الديمقراطية أربعة نماذج للديمقراطية الكلاسيكية ، وأربعة نماذج للديمقراطية في القرن العشرين ، وهي :

* نماذج الديمقراطية الكلاسيكية تتمثل في :

النموذج الكلاسيكي للديمقراطية الأثينية ، والنموذج الجمهوري للديمقراطية وينقسم إلى جمهوري حامي Protective وتنموي Developmental ، ونموذج الديمقراطية الليبرالية وينقسم إلى ليبرالية حامية Protective وليبرالية تنموية Developmental ، والنموذج الماركسي للديمقراطية المباشرة .

* نماذج الديمقراطية في القرن العشرين تتمثل في :

ديمقراطية نخبوية تنافسية ، وديمقراطية تعددية ، وديمقراطية تشاركية ، وديمقراطية قانونية Legal Democracy[٥٧].

وفي هذا السياق يجدر الإشارة إلى أحد أهم التصنيفات المعاصرة للديمقراطية ، وهو تصنيف «يورجن هابرماس» Jurgon Habermas حيث يميز بين ثلاث نماذج للديمقراطية .(٥٨)

* نموذج الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy والتي تتمثل وظيفتها في تنسيق المصالح المتعارضة بين الأفراد في ظل مجتمع مدني مستقل .
* نموذج الديمقراطية الجمهورية Republican Democracy ويقوم على أساس أن السياسة هي تعبير عن المصلحة العامة أو الخير العام Common Good ، ولا تقوم تلك المصلحة العامة على مجرد التعبير عن مصالح المجتمع المدني بقدر ما تنصرف إلى خلق تضامن بين المواطنين .
* نموذج الديمقراطية التداولية Deliberative التي تقوم على النقاش وتدبّر الشئون المجتمعية ، وهذا النمط يرتبط بمجتمع غير مركزي .(٥٩)

ويرى « هابرماس» أن كلاً من النموذجين الليبرالي والجمهوري يفترض مقدماً أن المجتمع يمثل مركز الدولة ، على حين أن نظرية الديمقراطية التداولية Deliberative أو ما يطلق عليه «هابرماس» نظرية «الخطاب الديمقراطي» The Discourse Theory of Democracy تنبع من رؤية مجتمع غير مركزي ، وتقوم على أساس أن النظام السياسي هو «نظام سلوكي» Action System . ويحاول «هابرماس» في نظريته أن يعيد صياغة بعض المفاهيم ، مثل : الشرعية ، والسيادة الشعبية .

وواقع الأمر أن النموذج الذي طرحه «هابرماس» وإن كان ليس جديداً تماماً على النظرية الديمقراطية ، حيث تأثر بآراء المفكرين الآباء للنظرية الديمقراطية أمثال «جان جاك روسو» و«جون ستيوارت ميل» وبالرغم من ذلك إلا أن هذا النموذج كان موضع جدل واسع النطاق في الآونة الأخيرة .(٦٠)

وفيما يلي سوف يتم القاء الضوء على أبعاد هذا النمط باعتباره من

النماذج الوليدة في إطار النظرية الديمقراطية .

نموذج الديمقراطية التداولية (ديمقراطية النقاش) :

في ظل نموذج الديمقراطية التداولية ، يعتبر النقاش العام وسيلة المواطنين للوصول لقرارات جماعية شرعية ملزمة ، ويتضمن النقاش العام تبادل الآراء قبل الإقدام على أي سلوك محدد من جانب النظام ، وذلك بهدف الوصول إلى قرارات تتمتع بالشرعية .

ولا تستند ديمقراطية النقاش على مجرد الحديث ، بل تعتمد على مجموعة رئيسة من المعايير الديمقراطية ، مثل : الحرية ، والمساواة السياسية ، والفرص المتساوية للمشاركة في النقاش ، والمساواة في ظروف ووسائل صنع القرار ، وفي وضع الأجندة السياسية .

ومن المتصور أن عمليات النقاش التي تستند لهذه المعايير سوف تفضي - في النهاية - لقرارات تتمتع بالشرعية .(٦١)

ومن أهم المبررات التي تسوقها الدراسات المعاصرة لتبرير نمط «الديمقراطية التداولية» أو «ديمقراطية النقاش» يمكن الإشارة إلى ما يلي :-

أ- عملية النقاش العام وتداول الآراء لها أثر تعليمي ، فالمشاركة - وفقا لوجهة نظر جون ستيوارت ميل - في الأمور العامة هو شيء جيد في حد ذاته ، ليس فقط للوصول لقرارات أصوب وأفضل ، ولكن لأن المشاركة تحسن الخصائص الاخلاقية والعملية والعقلية للمشاركين ، ولا تجعل منهم مواطنين أفضل فقط ولكن أيضاً أفراد أفضل .

ب- إن عملية التداول والنقاش العام يمكن أن تؤدي إلى تنمية قوة الجماعة ، عن طريق فتح عضوية متساوية لكل الأفراد داخل الجماعة للمشاركة فيما يمكن أن يمثل مصلحة عامة بالنسبة لهم .

ج- إن إجراء عملية النقاش العام يؤدي إلى تحسين مخرجات العملية الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالعدالة ، فالقرارات الديمقراطية

تكون عادلة وشرعية إذا ما تم التوصل إليها بناء على عملية تداول ونقاش عادلة .

د- إن ديمقراطية النقاش يمكن أن تساهم في رشادة مخرجات العملية الديمقراطية . فوفقاً لما يراه «هابرماس» فإن النقاش العام يتضمن بعد معرفي ، ومن خلال عملية النقاش يمكن التوصل إلى أفضل سبيل لتحديد القضايا أو الأمور التي يجب أن تكون موضع اهتمام العامة بما يجعل القرارات والسلوكيات التي تتخذ حيالها تتسم بالرشادة .

هـ- إن ديمقراطية النقاش تعكس نمطاً مثالياً للديمقراطية ، يهدف إلى التعرف على الذات وعلى الصالح العام .(٦٢)

و- في إطار الحديث عن مبررات الأخذ بالديمقراطية التداولية Deliberative يمكن القول أنها يمكن أن تسهم في تطوير نوع من المحاسبة الإدارية ، تقوم على إسهام مباشر من جانب بعض فئات المواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار ، وهي في هذا يمكن أن تحل محل المؤسسات التشريعية .(٦٣)

وان كان يبدو من العرض السابق لنظرية الديمقراطية التداولية أو ديمقراطية النقاش أنها ذات طبيعة فلسفية نظرية ، إلا أن هناك محاولات تطرح تصوراً حول كيفية تطبيقها على مستوى الواقع العملي .

في هذا الإطار يشير «روبرتو جارجاريلا» Roberto Gargarella إلى أن تطبيق ديمقراطية النقاش بهدف الوصول لقرارات محايدة وشرعية يحتاج إلى مناقشات بين كل ممثلي المجتمع ، ومن ثم فإنه يحتاج إلى تمثيل شامل Full Representation + نقاش Deliberation .

فالهدف من الديمقراطية التداولية هو إحداث نقاش واسع داخل المجتمع وليس بين النخبة فقط . وفي هذا السياق يؤكد «روبرت جارجاريلا» أن النظم المؤسسية الحديثة غير قادرة على استيعاب كافة الآراء والتعبير عن الانقسامات الثقافية في المجتمع الحديث ، وإن كانت

المداولة والنقاش على درجة عالية من الأهمية إلا أنها في حد ذاتها لا تؤدي بنا للوصول إلى قرارات محايدة ، وإنما لابد من معرفة من الذي يشارك في عملية النقاش ؟ ، وهل هناك فئات مهمشه؟ ، وكيف يمكن قيام نظام سياسي يقوم على النقاش والتداول بين معظم الفئات ؟ ، وهل يمكن أن تؤدي عملية النقاش إلى خلق مزيد من الصراعات أكثر من الاتفاق؟ .

إن إقامة نظام ديمقراطي قائم على النقاش يتطلب إحداث تعديل في مؤسسات أي نظام سياسي بهدف تحقيق نقاش شامل وليس نخبوياً .(٦٤)

المبحث الثاني
عملية التحول الديمقراطي

لقد بات موضوع التحول الديمقراطي Democratization[٦٥] يشغل حيزاً متنامياً لدى مفكري ومنظري النظرية الديمقراطية المعاصرة، وذلك منذ عام ١٩٨٩م وهو ما يسميه بعض الباحثين «عام الحقيقة» The Year of Truth عندما أنهار الاتحاد السوفيتي وبرزت موجة التحول من النظم السلطوية نحو الديمقراطية، وهو ما أسماه «صمويل هنتنجتون» Smuel Huntington «بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي» وإن كانت هذه الموجه ترجع بجذورها إلى عام ١٩٧٤م.[٦٦]

ويعرف «صمويل هنتنجتون» موجة الديمقراطية بأنها مجموعة من التحولات من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية، والتي تحدث خلال فترة زمنية معينة[٦٧].

ومراجعة الأدبيات النظرية في موضوع موجات التحول الديمقراطي، يشير إلى أن هناك بعض الاختلاف في تحديد بداية هذه الموجات وانتهائها.[٦٨] وإن كان «هنتنجتون» يشير إلى أن موجة التحول الديمقراطي الأولى (١٨٢٨-١٩٢٦) بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر وانتهت بانتصار (٢٠) دولة، ثم حدثت موجة عكسية، وانتهت في عام ١٩٤٢ بانخفاض عدد الدول الديمقراطية إلى (١٢) دولة، والموجة الثانية (١٩٤٣-١٩٦٢) بدأت بعد الحرب العالمية الثانية عندما إزداد عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من (٣٠) دولة، ولكن تبعها انهيار الديمقراطية في عدد من هذه الدول. وبدأت الموجه الثالثة في البرتغال في عام (١٩٧٤) وانتشرت بسرعة حتى وصلت عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من ٦٠ ٪ من مجموع الدول في العالم.[٦٩]

في هذا الإطار يجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات حول عملية التحول الديمقراطي:

أ- إن عملية التحول نحو الديمقراطية Democratization تتضمن عدداً

من المراحل المتميزة ، تبدأ بزوال النظم السلطوية ، وظهور ديمقراطيات حديثة ، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة Consolidation . وإن كانت هذه المراحل الثلاث يمكن تقسيمها بشكل نوعي مختلفاً نسبياً ، فيرى بعض الدارسين أن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل ، هي :

مرحلة التحول إلى الليبرالية Liberalization ، ومرحلة التحول إلى الديمقراطية Democratization ، ومرحلة ترسيخ الديمقراطية Consolidation .

بالنسبة لمرحلة التحول إلى الليبرالية ، فهي تشير إلى التأكيد على حقوق الافراد والجماعات من عسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي ، فالتحول إلى الليبرالية يتمتع بحرية محكومة ، وفي هذا الإطار فإن الليبرالية هي جزء من الديمقراطية ، كما يمكن أن تساهم في دعمها من خلال استيعاب المطالب من أسفل .[٧٠] أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الليبرالية إلى تحقيق اصلاحات سياسية تعكس قدراً اكثر اتساعاً من محاسبة النخبة ، وإقرار المبادئ الاساسية للديمقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي .

وعملية الانتقال الديمقراطيDemocratic Transition هي عملية معقدة للغاية ، تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية ، وهي تتأثر في ذلك بعدة مؤثرات ، لعل أهمها : مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وطبيعة الثقافة السياسية ، ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول .[٧١]

أما عملية تعزيز الديمقراطية Consolidation فهي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها ، منتظمة في أداء دورها ومقبولة من جانب المواطنين الذين يخضعون لها . ومن ثم

يمكن القول أنها مرادف للاستقرار والمؤسسية في ظل مشاركة فعّالة من جانب المواطنين .(٧٢)

ب- إن عملية التحول الديمقراطي تتحقق عبر خمس مجالات رئيسة تتمثل فيما يلي :

* مجتمع مدني مستقل يعمل تحت مظلة القانون ودعم الدولة .
* مجتمع سياسي حر يدير أجهزة الدولة وينظم إطار عمل للمجتمع الاقتصادي .
* حكم القانون يستند إلى دور تدعمه ثقافة سياسية ملائمة ، مما يضفي شرعية على النظام السياسي .
* أجهزة للدولة تقوم على معايير بيروقراطية تتسم بالرشادة والشرعية ، مدعمة من المجتمع المدني ، وتحتكر استخدام القوة ويكون لها سلطة آمره على التجمعات الاقتصادية والسياسية .
* مجتمع اقتصادي يستند إلى سوق مؤسسي مدعوم بإطار تنظمي وشرعي من جانب المجتمع السياسي ، ومحترم من جانب المجتمع المدني ، ويلعب دوراً في انتاج وتوفير فائض يسمح للدولة بتنفيذ وظائفها .(٧٣)

ووفقاً لما يراه «فيليب شميتر» Philip C. Schmitter فإن عملية تعزيز الديمقراطية - باعتبارها أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي- تطرح مشاكل مختلفة على الفاعلين السياسيين ، حيث أنها عملية معقدة تتضمن تحول في الفاعلين ، والسلوكيات ، والعمليات ، وربما القيم والموارد ، مما قد يؤدي إلى تناقضات واضطرابات داخل النظام السياسي ، ويولد مخاطر الإرتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي .

في هذا الإطار ، فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي في حاجة إلى تحول معرفي للوقوف على طبيعة التغير السلوكي لدى الفاعلين السياسيين أنفسهم ، وعلى أبعاد عملية التحول الديمقراطي ، ولابد من تبني إطار معرفي مستقر يتسم بالرشادة . وفي هذا الإطار

يمكن النظر إلى عملية تعزيز الديمقراطية على المستوى النظري على اعتبار أنها موضوع يخضع للتحقق الامبريقي .(٧٤)

ج- إن دراسة التحول الديمقراطي على المستوى الامبريقي ، تركز على دراسة حالات التحول الناجحة دون أن تشير إلى حالات عدم التحول Non Transition أي النظم ذات الحكم السلطوي المستقرة . فغياب التحول الديمقراطي هو نقيض التحول نحو الديمقراطية ، ولابد من دراسة النظم السلطوية المستقرة - كوبا مثلاً- ودراسة مخرجاتها وأثر ذلك على استقرار النظام السياسي أو تغيره .(٧٥)

وإن كان الباحثون المعاصرون قد حددوا عوامل معينة تؤدي إلى التحول الديمقراطي من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والأزمات الاقتصادية ، والاطار الدولي المناسب ، فإن هذه العوامل تغيب في دولة مثل كوبا ، مما يثير التساؤل حول الأسباب التي تؤدي إلى استقرار واستمرار بعض النظم السلطوية بالرغم من عدم تحولها نحو الديمقراطية .(٧٦)

د-هناك اقترابان رئيسيان يمكن من خلالهما تحليل عملية التحول الديمقراطي :

أولهما : الاقتراب الهيكلي الذي يركز على الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة على عملية التحول ، والتي تمثل دافعاً للتحول نحو الديمقراطية ، ويرى بعض الدارسين أن هذا الاقتراب غير حتمي ، وله طبيعة غير واضحة .

ثانيهما : اقتراب النخبة أو الفاعل Elite or Actor والذي يعتمد على الاختيارات الاستراتيجية للنخبة التي تلعب دورها في عملية التحول ، ويتضح ذلك بشكل خاص في دول أمريكا اللاتينية حيث لعبت النخب الحرة دوراً هاماً في عملية التحول .(٧٧)

وفي إطار القاء الضوء على عملية التحول الديمقراطي ، سوف يتم

الاستفادة من هذين الإقترابين من خلال تناول الاتجاهات المعاصرة في دراسة التحول الديمقراطي ، وذلك على النحو التالي :

١- العوامل المؤثرة على عملية التحول نحو الديمقراطية :

أ - العوامل الداخلية .

ب- العوامل الخارجية .

٢- العوامل المؤثرة على دعم وتعزيز الديمقراطية : وسوف يتم التركيز على العوامل التالية :

أ - العلاقات المدنية العسكرية .

ب- النظام الحزبي .

ج- المجتمع المدني .

١- العوامل المؤثرة على عملية التحول نحو الديمقراطية:

تعد عملية التحول عن النظم السلطوية تجاه الديمقراطية ، هي أول مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي . وقد قدم «جون لينز» و«الفريد ستيبان» تصنيفاً للنظم السياسية السلطوية وكيفية تحولها إلى الديمقراطية وذلك في مؤلفهما المتميز «Problems of Democratic Transition and Consolidation» .

بالنسبة لأنماط النظم السلطوية (غير الديمقراطية) فهي تتمثل فيما يلي :

* النظم السلطوية التي تتسم بمحدودية التعددية السياسية وغياب الايديولوجية والتعبئة .
* النظم الشمولية التي تتسم بسيطرة حزب واحد على الحياة السياسية في ظل أيديولوجية موجهة ودرجة عالية من التعبئة .
* نظم ما بعد الشمولية Post Totalitarianism وهي مجموعة نظم تقع ما بين الشمولية والديمقراطية وإن كانت تختلف عن السلطوية ، حيث تتسم بوجود تعددية اقتصادية واجتماعية محدودة ، بينما لا يوجد تعددية سياسية لأن الحزب الواحد مازال يحتكر السلطة .

كما تتسم بوجود درجة من التعبئة عالية ، ووجود ايديولوجية مازالت تمثل جزءاً من الحقيقة الاجتماعية .

* نظم سلطانية Sultanism حيث يختفي حكم القانون ، وتنخفض درجة المؤسسية ، و يوجد مجتمع مدني ، ويتداخل العام والخاص ، وتختفي التعددية السياسية .(٧٨)

هذا ولا يوجد اتفاق بين الدراسات المعاصرة على عوامل داخلية أو خارجية محددة يمكن أن تؤدي للتحول الديمقراطي .

أ - العوامل الداخلية :

تشير الدراسات المعاصرة إلى بعض العوامل الداخلية المؤثرة على عملية التحول نحو الديمقراطية ولعل أهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي :

* تآكل سيطرة النظم السلطوية :

يكاد يكون هناك اتفاق بين الدراسات المعاصرة على أن أحد أهم الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي ، هو تآكل سيطرة النظم السلطوية على الحياة السياسية ، وبروز معارضة قوية يكون على النظام أن يتعامل معها ، وقد تكون هذه المعارضة أحد عوامل الضغط الرئيسية التي تؤدي لتغيير النظام ، وقد يقدم النظام السلطوي على ترك الحياة السياسية بشكل تطوعي ، أو بالاتفاق مع قوى المعارضة السياسية وبعض المؤسسات الأخرى ، مثل : الجيش أو الكنيسة التي يمكن أن تلعب دوراً في تأييد المعارضة .

في هذا الإطار يمكن أن تؤدي الانتخابات دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي ، فقد تمثل وسيلة للتخلص من النظام السلطوي ، بالإضافة إلى ما سبق فإن الهزيمة في الحرب يمكن أن تلعب دوراً في عملية التحول نحو الديمقراطية ، وفي كل الاحوال تلعب الجماهير دوراً هاماً . وقد ترتبط عملية التحول نحو الديمقراطية باستبعاد أو القاء القبض على الحكام السلطويين ، وبدء عملية التحول لا يعني الوصول إلى تحقيق الديمقراطية ، فقد يواجه النظام معارضة وتعويقاً

من جانب النظام السلطوي .(٧٩)

* الثقافة السياسية :

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول نحو الديمقراطية ، ولقد كان عام ١٩٨٩ نقطة تحول ثقافي وحضاري تجاه الاهتمام بالثقافة السياسية الديمقراطية الغربية .

وفي تحليل دور الثقافة السياسية ، لابد من التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين Durable Patterns والتوجهات قصيرة الأجل Short Term Attitudes التي تمثل رد فعل الجماهير تجاه احداث معنية . كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير .

هذا ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي ، ففي بداية عملية التحول نحو الديمقراطية تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفاً ، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوى ، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لابد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعملون داخلها .(٨٠)

* درجة النمو الاقتصادي :

لقد جددت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية .

وبالرغم من عدم وجود ما يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، فإن بعض الباحثين يفترضون أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة اجتماعية تقود بدورها إلى تعبئة سياسية ، مما يؤدي إلى تحول النظام إلى الديمقراطية .

وإن كان البعض الآخر يشير إلى أنه لا يوجد علاقة وثيقة مباشرة بين التنمية والديمقراطية ، فبعض النظم السلطوية والشمولية حققت

درجة نمو سريع ، مثل : الحكومات الشيوعية في النصف الأول من القرن العشرين ، والنمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين . وبالرغم من ذلك فإن هذه النظم تفتقد وجود مؤسسات من أجل تحقيق الإصلاح ، كما أنه لا توجد لديها آليات تغذية إسترجاعية حتى تتنبأ بالكوارث .

وتشير الدراسات إلى أن التنمية يمكن أن تكون سابقة للتحول الديمقراطي ، وكذلك التحول الديمقراطي يمكن أن يكون سابقاً للتنمية . وبالتالي فإن هناك نوعاً من التسبب الدائري في العلاقة بينهما ، كما أن كل منهما يمكن أن يحدث بعد الآخر بفترة فاصلة . (٨١)

ب- العوامل الخارجية :

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية تأثير وأهمية العوامل الدولية في هذه العملية – وذلك بدرجات مختلفة – وإن كان كثيراً من العوامل الدولية لا تتضح أهميتها بالنسبة للباحثين ، ويكاد يقتصر تأثيرها على شرق أوروبا ، وبالرغم من ذلك فإن الدراسة المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي تشير إلى أنها عملية داخلية ، وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقاً على العوامل الداخلية ، وهناك القليل من الدراسات التي تتناول البعد الدولي .(٨٢)

وفي دراسة «جيفري بريدهام» Jeoffrey Pridham عن البعد الدولي في عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا ، يشير إلى ما يلي :

* إن البعد الدولي والداخلي يتفاعلان معاً في إحداث عملية التحول الديمقراطي .
* بعد حدوث التحول الديمقراطي عادةً ما يحدث إعادة توجيه لسياسة الدولة الخارجية حيث تتجه لتقوية وتكثيف علاقاتها الخارجية .

* إن المنظمات الدولية يمكن أن تلعب دوراً في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية ، وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي . لقد أصبحت الديمقراطية قضية دولية ، وهناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية ، مثل : البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والاتحاد الأوروبي ، وحلف الناتو . وأي محاولة من جانب الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية لكي تتجاوز عن الديمقراطية ، سوف يحول ذلك بينها وبين الحصول على المعونات .(٨٣)

٢- العوامل المؤثرة على عملية دعم وتعزيز التحول الديمقراطي Democratic Consolidation

بالرغم من أنه لا يوجد مؤشرات معينة لقياس عملية دعم وتعزيز التحول الديمقراطي ، إلا أن «جون لينز» و«ألفريد سيتبان» وضعا ثلاثة مستويات رئيسية لتقييم هذه العملية ، وذلك على النحو التالي :

* على المستوى السلوكي : يتحقق تعزيز الديمقراطية في نظام سياسي ما عندما يمتنع أي فاعل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمؤسسي عن القيام بمحاولة خلق نظام غير ديمقراطي أو اللجوء إلى التدخل الأجنبي لتحقيق أهدافه .
* على المستوى الاتجاهي : إن النظام الديمقراطي يتم دعمه وتعزيزه عندما يعتقد الرأي العام أن المؤسسات والإجراءات الديمقراطية القائمة تناسب طريق الحياة في المجتمع .
* على المستوى الدستوري : يتم دعم النظام الديمقراطي عندما تقبل القوى الحكومية وغير الحكومية حل الصراع وفقاً للقواعد والإجراءات القانونية .(٨٤)

وقد أوردت الدراسات المعاصرة العديد من العقبات والتحديات التي يمكن أن تواجه عملية التحول الديمقراطي ، وبعض هذه التحديات

أجرائي وبعضها موضوعي .

من قبيل المشاكل الاجرائية التي تواجه الديمقراطية الحديثة يشير «صمويل هنتنجتون» Samuel Huntington إلى ما يلي :

* الربط بين العملية الانتخابية والتوجهات العرقية والدينية والقبلية ، مما يجعل عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى إثارة وتنمية الانقسامات والصراعات العرقية .
* التحول نحو الديمقراطية قد يزيد من درجة احتمال انخراط الدولة في حروب داخلية أو خارجية (روسيا مثلاً) .
* التحول نحو الديمقراطية قد يتضمن إزالة القيود عن سلوك الافراد ، وسيادة حالة من عدم التأكد بشأن الأخلاقيات ، وقد يؤدي ذلك إلى سيادة أوضاع أو سلوكيات اجتماعية غير مرغوب فيها (الجريمة - المخدرات - التفتت الأسري - التحلل الاجتماعي) .
* إن تركيز السلطة في يد الهيئة التنفيذية القائمة ، قد يؤدي إلى اللجوء لاستخدام سلطات الطوارئ لحماية الديمقراطية ، كما يمكن أن يلجأ القادة السياسيون الذين كسبوا الانتخابات إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي واحلال آخر بدلا منه ، فيكون مصدر التهديد أن تكسب الانتخابات أحزاب غير ديمقراطية ولتكن شيوعية - مثلاً - وهو ما يسميه هنتنجتون « العودة الحمراء» وإن كان يقلل من هذا الاحتمال .(٨٥)
* إن هناك ميل لدى الدول المتحولة حديثاً نحو الديمقراطية - خلال الموجة الثالثة- بألا تصبح دولاً كاملة الديمقراطية . ففي عام ١٩٩٥م كان هناك (١١٤) دولة تصنف على انها دول ديمقراطية ، وإن كان ثلث هذا العدد يدرج في إطار الديمقراطيات الجزئية Partly Free بسبب تعقيدها للحريات والحقوق الأساسية للإنسان .(٨٦)

أما على المستوى الموضوعي ، فإن الدراسات المعاصرة تشير إلى أكثر من عامل ومتغير يمكن أن يؤثر على عملية دعم التحول الديمقراطي .

وفي هذا السياق سوف يتم الإشارة إلى ثلاث عوامل رئيسية هي: العلاقات المدنية العسكرية، والنظام الحزبي، والمجتمع المدني. وفيما يلي سوف يتم القاء الضوء على هذه العوامل بشكل موجز.

أ - العلاقات المدنية العسكرية:

يشير «لاري دياموند» Larry Diamand إلى أن نمط العلاقات المدنية العسكرية يمثل عاملاً مؤثراً في دعم التحول نحو الديمقراطية.

فلا يمكن تعزيز الديمقراطية دون خضوع العسكريين للمدنيين، وربما يرجع سبب نجاح عمليات التحول الديمقراطي في دول جنوب وشرق أوروبا إلى ما ورثته من تقاليد تتعلق بسيطرة المدنيين على العسكريين. كما أن عدم استقرار عملية التحول الديمقراطي بشكل تام في أمريكا الجنوبية أو بعض الدول الآسيوية - مثل الفيلبين - يرجع إلى الدور النشط الذي يمارسه العسكريون في هذه النظم.(٨٧)

والواقع أن سيطرة العسكريين على الحياة السياسية يفرض قيوداً على عملية التحول نحو الديمقراطية،(٨٨) ويمثل مصدراً لتهديدها، وذلك لسببين: أولهما، أن العقلية العسكرية بما تقوم عليه من أسس، مثل: النظام والطاعة والتسلسل الهيراكي ومركزية صنع القرار، تمثل تهديداً للديمقراطية التي تقوم على أسس الحرية والمساواة والتسامح. وثانيهما، أن تعقد نظم الاسلحة والحرب وما يفرضه ذلك من سرية وعدم التعرض للنقاش يقلل من دور الرأي العام ويضعف الديمقراطية.(٨٩)

في هذا الإطار فإن عملية دعم التحول الديمقراطي لا تتحقق إلا في ظل سيطرة مدنية على العسكريين. ويقصد بالسيطرة المدنية تعظيم التدخل المدني وتقليل التدخل العسكري سواء كان ذلك في الشئون السياسية أو في مجال الامن القومي والعسكري.(٩٠)

وهناك عوامل متعددة تؤثر على نجاح عملية مديّنة النظام السياسي، ولعل أهم هذه العوامل يتمثل في مدى وجود حدود مؤسسية

متماسكة للمؤسسة العسكرية ، ومدى وجود مشكلات سياسية وأزمات داخلية تؤدي إلى تسهيل تدخل العسكريين . ولكي يتحقق دعم التحول الديمقراطي لابد من قبول كل القوى السياسية - بما فيها العسكريين - للمؤسسات السياسية الأساسية القائمة ، والمعايير التي تسود النظام السياسي ، وقواعد الممارسة السياسية للنظام الديمقراطي الحديث .(٩١)

ويطرح «ريتشارد كون» Richard Kon رؤيته عن كيفية تحقيق سيطرة النظام الديمقراطي على العسكريين ، ويرى أن ذلك يمكن أن يتحقق عبر سلسلة من الإجراءات ، يتمثل أهمها فيما يلي :

١- أن يكون قرار الحرب والسلام في يد المدنيين ، فمثل هذه القرارات تحدد مصير المجتمع ، ومن الصعب أن يعمل النظام الديمقراطي إذا ما كانت هذه القرارات في يد مؤسسة أخرى غير الحكومة المنتخبة .

٢- أن المدنيين يجب أن يتدخلوا في القرارات المتعلقة بحجم القوات المسلحة ومواردها وتسلحها ، والإجراءات الداخلية للمؤسسة العسكرية .(٩٢)

٣- أحد أهم القرارات التي تتخذها النظم المتحولة إلى الديمقراطية حديثاً يتمثل في تعيين وزير دفاع مدني للمؤسسة العسكرية ، ووزير الدفاع بدوره سوف يحتاج لمجموعة من الخبراء من خارج القوات المسلحة للوصول إلى قرارات مستقلة .(٩٣)

في هذا الإطار يطرح «روبرت جونسون» Robert C. Johnson فكرة الأمن الديمقراطي Democratic Security حيث يقوم الأمن الديمقراطي على أساس أن التحول نحو الديمقراطية ومدينة النظام السياسي يهدف إلى تحقيق الأمن لكل المواطنين ، وكل المواطنين مدعوين للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ، ومن بينها سياسات الأمن التي يجب أن تكون متاحة للنقاش العام ، كما أن العلاقة بين جميع المواطنين تتضمن احترام كل فرد للحقوق الأساسية للآخرين .(٩٤)

ب- النظام الحزبي :

يشكل النظام الحزبي عاملاً مؤثراً في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي ، وحتى في ظل بروز دور المجتمع المدني تظل الاحزاب السياسية تلعب دوراً هاماً نظراً للوظائف التي تقوم بها ، وتتمثل في التنشئة السياسية ، وتجميع المصالح والتعبير عنها ، وتنظيم المنافسة الانتخابية ، ووضع أجندة صنع السياسة ، وتشكيل حكومات فعّالة ، وإستيعاب الجماعات والافراد في العملية الديمقراطية .(٩٥)

إن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي وتقويته ، يدعم الحكومة ويضفي الشرعية عليها وينظم المطالب والصراعات من خلال اجراءات محددة ، ولعل أحد أهم العقبات التي تواجه النظم التي تحولت للديمقراطية ، ويحول بينها وبين ترسيخ ديمقراطيتها هو ضعف المؤسسات الحزبية ، وذلك على العكس مما كان سائداً خلال معظم سنوات القرن العشرين ، حيث كانت الأبنية الحزبية تمثل أحد أسس النظم الديمقراطية . بالرغم من ذلك فليس كل نظم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ذات نظم حزبية ضعيفة ، فهناك بعض الدول ، مثل : اسبانيا ، والبرتغال ، واليونان قد أخذت بعض الوقت لإقامة نظم حزبية على درجة عالية نسبياً من المؤسسية مقارنة بغيرها من النظم ، وإن كان الوقت ليس متغيراً هاماً فالبرازيل منذ ١٩٨٥ ، وبوليفيا منذ ١٩٨٠ ، واكوادور منذ ١٩٧٨ ، وبيرو منذ ١٩٨٠ لم تستطيع أي منها أن تقيم نظاماً حزبياً قوياً .(٩٦)

وإذا كان هناك العديد من النظم التي تحولت إلى الديمقراطية خلال الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي دون أن يكون لديها نظام حزبي مؤسسي فاعل ، فإنه مما لا شك فيه إن ذلك سوف يؤثر على نوعية الديمقراطية واحتمال تطورها في المستقبل .

وبالرغم من أن الثورة التكنولوجية العالمية ممثلة في تطور وسائل الاعلام الجماهيري ، وزيادة سهولة الانتقال والسفر ، والثورة في تكنولوجيا المعلومات ، قد أدت إلى تراجع اهمية الوظائف التي تقوم بها الأحزاب كأداة

للاتصال مفتوحة بين المواطنين والقيادات السياسية ، إلا أن الديمقراطية هي حرية تداول السلطة بين الاحزاب في ظل انتخابات عامة .

وبالرغم من أن التعدد الحزبي في حد ذاته لا يعني تحقيق الديمقراطية ، إلا أن الأحزاب السياسية تعتبر أحد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية ، ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية ، وطبيعة قياداتها وكوادرها ومدى إلتزامها بالديمقراطية من ناحية أخرى . إن بناء مؤسسات سياسية قوية وعلى رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان لتحقيق الديمقراطية .(٩٧)

ج- المجتمع المدني :

لعل أحد التحولات الهامة -منذ بزوغ الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي-هو الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدنيCivil Society على أساس أنه يمكن أن يلعب دوراً محورياً في دعم الديمقراطية من خلال تصحيح أو توجيه أو تقييد سلطة الدولة ، كما أن المجتمع المدني يمكن أن يسهم في دعم الديمقراطية من خلال دعم المشاركة ، وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة ، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها ، وتجنيد وتدريب قادة سياسيون جدد .(٩٨)

وقد ارتبط مولد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم الغربي بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة .(٩٩) كما تبلور المفهوم عبر مسيرته في أفكار العديد من المفكرين ، حتى أن جذوره يمكن إرجاعها إلى فكرة الإرادة العامة عند «جان جاك روسو» التي تمثل قوة من أجل تحقيق الخير . وتجدد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني على يد «أليكس دي توكفيل» و«هيجل» و «ماركس» و«جرامشي» .(١٠٠)

هناك عدد من الملاحظات يمكن الإشارة إليها عند الحديث عن المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية :

* يمثل المجتمع المدني - كما يشير «لاري دياموند» - Larry Diamond

مجالاً لتنظيم الحياة الإجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة ، وهو بمثابة كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها ، ولكنه يضفي شرعية عليها عندما تكون قائمة على القانون .

* يشمل المجتمع المدني نطاقاً واسعاً من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ، وهي :

١- تنظيمات إقتصادية (المنظمات التجارية والإنتاجية وشبكات الأعمال) .

٢- تنظيمات ثقافية (المؤسسات الدينية والعرقية والتعليمية والمعلوماتية) .

٣- تنظيمات مهنية وتنموية .

٤- تنظيمات مدنية موجهة للدفاع عن قضية ما (حماية البيئة - حقوق الأنسان) وعادة ما تسعى هذه التنظيمات لتحسين أداء عمل النظام السياسي ، وجعله أكثر ديمقراطية .(١٠١)

* تتميز مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة ببعض الخصائص لعل أهمها :

١- إنها تهتم بالقضايا العامة أكثر من الخاصة .

٢- إنها ترتبط بالدولة في بعض الجوانب إلا أنها لا تسعى لتكوين قوة رسمية .

٣- إن مؤسسات المجتمع المدني تتسم بالتعددية والإختلاف ما بين منظمات دينيه أصولية ، أو عرقية شوفينية أو ثورية .

٤-وإن كان المجتمع المدني مستقل عن الدولة ،إلا أنه -أيضاً- مستقل عن المجتمع السياسي (النظام الحزبي) ، لأن اندراج مؤسسات المجتمع المدني تحت سيطرة الأحزاب يفقدها تميزها ويفقدها كثيراً من وظائفها في بناء الديمقراطية .(١٠٢)

* يؤدي المجتمع المدني عدداً من الوظائف الديمقراطية يتمثل أهمها فيما يلي :

١- أنه أداة هامة لإستيعاب قوة الحكومات الديمقراطية وتصحيح مسارها ، ومحاولة تطبيق القانون وإخضاعها للرقابة العامة .
٢- تنظيمات المجتمع المدني تدعم دور الأحزاب السياسية في زيادة المشاركة السياسية ، وزيادة الكفاءة السياسية ، ومهارات المواطن الديمقراطي ، والتأثير على كافة مستويات الحكومة .(١٠٣)
٣- المجتمع المدني هو مجال حيوي لنمو وتطور خصائص ديمقراطية أخرى ، مثل : التسامح ، والتحديث ، واحترام المعارضة .
٤- إن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي إلى خلق قنوات - غير الأحزاب - للتعبير عن المصالح وتمثيلها مما يتيح الفرصة لبعض الفئات مثل المرأة والأقليات للتعبير عن نفسها .(١٠٤)

* استخدم مفهوم المجتمع المدني من جانب مفكري النظرية الديمقراطية بمعنيين أساسيين :

أولهما : لكي يشير إلى نمو بعض الحركات المعارضة في دول ، مثل : تشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلغاريا ، هذه الحركات رأت في المجتمع المدني بديلاً لأجهزة القهر التي تملكها الدولة ، وقد أتبعوا في ذلك استراتيجيات مختلفة ، ونظروا للدولة على أنها معادية للحرية ، وحثوا المواطنين على الانضمام لبعضهم البعض .

ثانيهما : أن مصطلح المجتمع المدني أصبح يستخدم كبديل لمفهوم السياسة ، أكثر من كونه توسيع او زيادة لمجالات مشاركة المواطنين في إطار النظم السياسية .(١٠٥) وفي هذا السياق يشير «ماديسون» G. B. Madison إلى أن مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني أصبح يمكن استخدامهما بشكل تبادلي ، فالمجتمع المدني أصبح مفهوماً محورياً ، وهو بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية والتعامل مع حقوق الإنسان باحترام .(١٠٦)

* ارتبط مفهوم المجتمع المدني في الدراسات المعاصرة إرتباطاً وثيقاً بمفهوم «الثقة» التي تمثل جوهر المجتمع المدني وأساس فاعليته . ونظراً لأهمية هذا الاتجاه سوف يتم إلقاء الضوء عليه بإيجاز .

المجتمع المدني ومفهوم الثقة :

أحد التطورات الهامة في النظرية الديمقراطية المعاصرة هو الاهتمام بمفهوم «الثقة السياسية» Political Trust التي تمثل جوهر المجتمع المدني ، وبالرغم من أن كثيراً من المفكرين قد أكدوا أهمية وجود الثقة لاستمرار المجتمع الديمقراطي ، إلا أن هناك اختلاف بشأن مفهوم الثقة وما ينصرف إليه .(١٠٧)

ويشير «كينث نيوتن» Keneth Newton إلى أن مفهوم الثقة ينصرف إلى التعاطف ، والاحترام ، والتضامن ، والأخوة ، والتسامح . . .(١٠٨)

كما يشير «ماديسون» G.B. Madison إلى أن الثقة بهذا المعنى ليست عنصراً سيكولوجياً Psychological ، ولكنها عنصراً موضوعياً Subjective ، كما أنها تمثل هدفاً اجتماعياً ، وهي شرط ضروري للديمقراطية والمجتمع المدني ولقيام أي تنظيمات أو هيئات مدنية ، فالديمقراطية ليست إجراءات ولكنها ثقافة .(١٠٩)

ولعل طبيعة العلاقة بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الثقة ، يبرز في أن المجتمع المدني يمثل مؤسسة تعليمية هدفها التسامح عن الاختلاف ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بناء مناخ للثقة كشرط سابق لإقامة نظام ديمقراطي في مواجهة مناخ الخوف وعدم الإطمئنان ، فالمواطنين يجب أن يكونوا قادرين على الثقة في بعضهم البعض ، وكذلك في ديمقراطيتهم التمثيلية . كما أن المجتمع المدني مسؤول عن إعادة بناء معايير الثقة والاعتراف المتبادل بقيمة كل فرد ، وبدون ذلك لن تنتعش الديمقراطية .(١١٠)

وثقافة الثقة بالنفس ، والثقة في الآخرين ، والثقة في المستقبل هي عناصر التقدم ، كما أن مجتمع الثقة هو مجتمع التسامح والقبول بالرأي المخالف .

وترجع أهمية مفهوم الثقة إلى أن التقدم لا يتحقق - فقط - بسبب الاعتبارات الاقتصادية ، أو توافر الموارد الطبيعية ، أو الثورة العلمية

التكنولوجية ، أو اختيار النظم والسياسات المناسبة ، وإنما يرجع إلى توافر الثقة ، وإن كانت علاقات الثقة تتركز في الأسرة الواحدة ، إلا أن هناك مجتمعات وسّعت من الثقة لتشمل علاقات الجوار أو الأعمال التطوعية أو المهنية أو الحرفية .(١١١)

وهناك عدد من الملاحظات على مفهوم الثقة وعلاقته بالديمقراطية ، وذلك على النحو التالي :

* مفهوم الثقة في الدراسات المعاصرة أصبح يمثل جوهر مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي أصبح موضع اهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، والعلوم السياسية بصفة خاصة وتعتبر دراسة «روبرت بوتنام» Robert D. Putnam التي أكد فيها - اعتماداً على دراسة عدد كبير من المؤسسات المعنية بالمشاركة المدنية - أن هناك ما يشير إلى تراجع رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تراجع قيمة الثقة (١١٢) ، وتعتبر هذه الدراسة هي بداية للاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي في العديد من الدراسات المعاصرة .

ويعرف «فرانسيس فوكوياما» Francis Fukuyama رأس المال الاجتماعي ، بأنه قيمة غير رسمية تزيد التعاون بين الأفراد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث يؤدي إلى خفض تكلفة التفاعل على المستوى الاقتصادي ، ويدعم الديمقراطية وينشط المجتمع المدني .

وينتج رأس المال الاجتماعي من الدين والتقاليد والخبرة التاريخية المشتركة والقيم الثقافية الأخرى ، ويلعب دوراً هاماً في استقرار الديمقراطيات الليبرالية .

وقد يكون أحد المجالات الهامة التي يتم اللجوء إليها لتنمية رأس المال الاجتماعي ، هو مؤسسات التعليم التي تشارك في تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال مشاركتها في خلق القيم والمعايير ، وهناك مصادر أخرى لرأس المال الاجتماعي ، مثل : الدين والمجتمع

المدني ، ويمكن للدولة أن تمارس تأثيراً سلبياً على رأس المال الاجتماعي إذا ما تدخلت في أنشطة المجتمع المدني ، مما يضعف قيمة الثقة لدى الأفراد في أنفسهم وفي بعضهم البعض .(١١٣)

وأهم ما يوجه إلى مفهوم رأس المال الاجتماعي من انتقادات يتمثل في أنه مفهوم غير واضح الأبعاد ، فقد يبدو أحياناً متطابق مع مفهوم الثقة ، ويبدو أحياناً أكثر اتساعاً من مفهوم الثقة ، كما أنه يتداخل مع مفاهيم أخرى ، مثل : رأس المال السياسي Political Capital ورأس المال الانساني Human Capital ، كما أنه لا يوجد إجماع على كيفية قياس رأس المال الاجتماعي .(١١٤)

* إن ازدياد أهمية مفهوم الثقة في مجال إطار النظرية الديمقراطية المعاصرة ، قد أرتبط ببروز نمط الديمقراطية التداولية التي تقوم على النقاش Deliberative Democracy

ووفقاً لنظرية الديمقراطية التداولية ، فإن الثقة هي أداة تسهم في تحقيق الفاعلية السياسية بين الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهدافهم ، كما أنها تعني أن النخب والمواطنين سوف يتخذون قرارات جماعية تتسم بالرشادة .(١١٥)

* يشير «كينيث نيوتن» Kenneth Newton إلى أن هناك صعوبات جوهرية في نظريتي رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني ، على اساس أنهما يفترضا أن الإنخراط في شبكة كثيفة من العلاقات والتنظيمات الاجتماعية يؤدي إلى توليد الثقة بين المواطنين ، وهذا الافتراض قد يكون بعيداً عن الدقة ، لأن مفهوم الثقة غير محدد وقد تتعدد أبعاده ، فالثقة تختلف باختلاف المجتمعات والظروف المحيطية ، كما أن الثقة الاجتماعية بين المواطنين ، لا تعني وجود ثقة سياسية بين المواطنين والقيادات السياسية .

ولذلك فإن العلاقة بين الثقة ، ورأس المال الاجتماعي ، والمجتمع المدني ، هي علاقة معقدة وغير مباشرة ، وفي حاجة إلى مزيد من الدراسة بهدف بلورتها .(١١٦)

المبحث الثالث
النظرية الديمقراطية والعولمة

كما يشير « كارول باتمان» Carol Patman فإن لغة الديمقراطية هي لغة العصر ، وإن كان هناك حديث عن مفاهيم مدوية وبراقة ، مثل : «ما بعد التاريخ» ، و«ما بعد المادية» ، و«ما بعد المجتمع الصناعي» ، و«ما بعد الحداثة» إلا أنه لا يوجد بعد مفهوم «ما بعد الديمقراطية» .(١١٧)

وبالرغم من أنه في ظل التغيرات العالمية المعاصرة أصبح على مفكري النظرية الديمقراطية أن يجيبوا على العديد من التساؤلات ، ولعل في مقدمتها ما مدى صلاحية المؤسسات الديمقراطية المعاصرة للتعامل مع التغيرات السياسية والاجتماعية المعاصرة؟ ، وما أثر هذه التغيرات على مفهوم الديمقراطية وأبعاده المختلفة في ظل عملية العولمة؟ .

والعولمة - كما يشير السيد ياسين - هي أحد المفاتيح لفهم الواقع المعاصر ، وقد طرح المفهوم نفسه بشده بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩م ، حيث حل مصطلح العولمة Globalism محل مصطلح «الحرب الباردة» .

عند تعريف العولمة لابد من التفرقة بين مصطلح «Globalization» وهو يشير إلى العمليات الخاصة بالعولمة ، مثل : الاعتماد المتبادل ووحدة الأسواق المالية والنقدية ، ومصطلح Golobalism بمعنى أيديولوجية العولمة ، وهي : القيمة والافتراضات والحقائق الخاصة بالعولمة .(١١٨)

وبالرغم من أن العولمة جوهرها التقدم التكنولوجي المعلوماتي ، إلا أنه يوجد أربعة أنواع من التعريفات للعولمة :

أ- العولمة باعتبارها عملية تاريخية .

ب- العولمة باعتبارها انعكاساً للظواهر الأقتصادية .

ج- العولمة باعتبارها انتصاراً للقيم الأمريكية .

د- العولمة بإعتبارها ثورة تكنولوجية .(119)

ومن ثم فإنه لا يوجد تعريف محدد وواضح لها ، وما زال المفهوم يكتنفه بعض الغموض بالرغم من أنه لا يوجد مجال إنساني بعيد عن تأثير العولمة .(120) وفي هذا الإطار يشير «ستيفن روسو» Steven J. Rousou إلى أن علم الإجتماع ليس مؤهل لفهم التطورات العالمية المعاصرة .(121)

وبالرغم من ذلك فإن سبر أغوار مفهوم العولمة Globalism لن يتحقق إلا بدراسته والوقوف على أبعاده ، وهذا هو ما قام به عدد من الباحثين في مجال النظرية الديمقراطية المعاصرة ، حيث تناولوا آثار الثورة الكونية المعاصرة على الديمقراطية سواء على المستوى المعلوماتي المعرفي أو القيمي أو السياسي والاقتصادي . فالثورة الكونية التي ارتبطت بعمليات العولمة هي تعبير عن تطورات ثورية في ثلاث مجالات رئيسية ، وهي : ثورة معرفية معلوماتية ، وثورة سياسية اقتصادية ، وثورة قيمية .(122)

وفيما يلي سوف يتم التركيز على محاولة ربط هذه التطورات بالتطور في النظرية الديمقراطية وفقاً للكتابات المعاصرة ، وذلك على النحو التالي :

1- الثورة المعلوماتية وأثرها على الديمقراطية .
2- الأبعاد الثقافية والسياسية والإقتصادية للعولمة وأثرها على الديمقراطية .

١- الثورة المعلوماتية وأثرها على الديمقراطية :

في ظل العولمة Globalism أصبح المجتمع المعاصر هو مجتمع المعلومات ، وهذه المعلومات تتسم بأنها غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية ، وهي تلعب دوراً في تنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعّالية ، كما إنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني والإبداع والتجديد .(123)

ارتبط بذلك ثورة اتصالات هائلة تتمثل رموزها في عولمة البث التليفزيوني المباشر من خلال الأقمار الصناعية ، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت التي أحدثت ثورة في مجال الاتصال الإنساني ، وفي مجال المعرفة البشرية على السواء .(١٣٤)

في هذا الإطار ، يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أنماط من الديمقراطية تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين ، مثل : الديمقراطية التشاركية Participatory Democracy أو الديمقراطية التداولية Deliberative Democracy التي تقوم على الاتفاق ، وضبط النوازع الإنسانية بهدف الوصول لقرارات تتسم بالشرعية .(١٢٥)

كما أن تكنولوجيا المعلومات واستخدام وسائل الاتصال عبر أجهزة الكمبيوتر يؤدي إلى ظهور ما يسمى بديمقراطية المعلومات ، أو الديمقراطية الإلكترونية أو الديمقراطية الرقمية Digital Democracy ولعله من المفيد إلقاء الضوء على أبعاد الديمقراطية الرقمية التي تمثل أحد أوجه تطور النظرية الديمقراطية .

الديمقراطية الرقمية – ديمقراطية المعلومات– Digital Democracy

تنهض ديمقراطية المعلومات على أربعة مقومات رئيسية تتمثل في حماية خصوصية الأفراد ، والحق في المعرفة ، وحق استخدام المعلومات ، وحق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرار المحلية والكونية والحكومية . فالديمقراطية المعلوماتية أو الرقمية هي ممارسة الديمقراطية بدون حدود في الوقت ، أو الفضاء ، أو الظروف المادية الأخرى ، وإن كان ذلك لا يمثل بديلاً للممارسات السياسية التقليدية .

وهناك عدد من المبررات النظرية التي حددها «كينيث هاكر» Kenneth C. Hacker لإيضاح فاعلية تأثير وسائل الاتصال على الديمقراطية ، وتتمثل فيما يلي :

أ- إن وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى زيادة مستوى سرعة انتقال المعلومات بما يساعد على خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات ، وذلك يمكنه من فهم وتقييم السياسة العامة وتشكيل تفضيلاته السياسية .

ب- تسهيل عملية المشاركة السياسية ومواجهة بعض العقبات التي تحول دون المشاركة (عدم القدرة ، الخجل ، . . .) وفي هذا الإطار يمكن أن تحل بعض مشاكل الديمقراطية التمثيلية ، مثل بعد الدوائر الإنتخابية .

ج- إن وسائل الاتصال -عبر أجهزة الكمبيوتر- تخلق طرق جديدة لتنظيم جماعات محددة ومناقشة موضوعات معينة ، كما تسمح شبكة الإنترنت للتجمعات السياسية أن تصبح مستقلة عن تدخل الدولة .

د- إن ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات سوف تضعف من دور بعض الهيئات أو المؤسسات الوسيطة (الصحافة والأحزاب وممثلو البرلمان) مما يؤدي إلى أن تصبح العلاقة مباشرة بين المواطن والسلطة السياسية ، وفي هذا الإطار يزداد دور المواطن في وضع الأجندة السياسية .

إن عملية العولمة أصبحت تحدث بسرعة شديدة بسبب عنصر تدفق المعلومات على كل المستويات ، مما أثر على طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين ، بما يثير قضية ديمقراطية وسائل الأعلام Media Democracy التي تتطلب مواطن معلوماتي Informed Citizen وديمقراطية تكنولوجية Techno-Democracy .

هـ- إن تأثير ثورة الاتصال والمعلومات على ديمقراطية النظام ترتبط بالثقافة السياسية ، وكيف يستخدم المواطن هذه الوسائل ، هل يستخدمها في تمكينه من المشاركة في عملية الحكم أم يستخدمها في التسوق والألعاب الألكترونية؟ .(١٢٦)

وكما يشير «كولمان» Stephen Coleman فإننا نعيش في فترة ما بعد المجتمع الصناعي الذي يتسم بصناعة المعلومات أكثر من إنتاج السلع، ويرتبط تأثير وسائل الاتصال على النموذج التقليدي للديمقراطية التمثيلية بالثقافة السياسية.(١٢٧)

٢- الأبعاد الثقافية والسياسية والأقتصادية للعولمة وأثارها على الديمقراطية :

أ - على المستوى الثقافي : إن العولمة صاحبها ثورة هادئة في القيم والاتجاهات الثقافية سواء بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، أو التحول الجوهري في طبيعة العلاقة بين النخب السياسية والجماهير، أو التغير في أجندة الموضوعات السياسية وبروز قائمة جديدة بالموضوعات من أهمها نوعية الحياة، وحماية البيئة، وظهور تيارات ثقافية تدعو للأحياء الديني.(١٢٨)

ويشهد على أهمية التحليل الثقافي للعولمة ما يتردد من دعاوى تتعلق بانهيار الحضارة الغربية، وتقلص هيمنتها الثقافية على العالم، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية، بالإضافة إلى بروز الحضارة الإسلامية على المسرح العالمي مرة أخرى (وخاصة مع وقوع احداث سبتمبر ٢٠٠١) حيث ظهر تيار واسع النطاق من الدراسات المتعلقة بالإسلام والصحوة الإسلامية ومحاولة ربطها بالعنف والإرهاب، ومناقشة قضية العلاقة بين الدين والديمقراطية.(١٢٩)

وقد يكون ذلك بسبب غياب العدو الفعلي للغرب، مما يدفعه للبحث عن عدو بديل، وقد يكون هذا العدو الدين الإسلامي، أو الأصوليون الإسلاميون، أو العالم الثالث، أو العراق.

ب-على المستوى الاقتصادي : إن أبرز سمات العولمة هو الاتجاه نحو توحيد العالم عبر ربطه بشبكة اقتصادية واحدة تتمثل في وحدة السوق العالمي، من خلال توحيد الأسواق الإقتصادية، ونفوذ

الشركات دولية النشاط ، وهيمنة سياسات المؤسسات المالية الدولية ، والربط بين الديمقراطية وحرية السوق .

وبالنسبة لأثر ذلك على الديمقراطية ، فإنه على المدى الطويل يمكن أن تساهم العولمة في نمو المؤسسات الديمقراطية وفقاً لما تراه بعض الدراسات الغربية المعاصرة .

أما بالنسبة للمدى القصير ، فإن العولمة يمكن أن تخلق اضطرابات لعدم المساواة في توزيع الدخل ، وعدم تأمين العمل والوظائف ، مما يؤدي للصراع الاجتماعي ، وتهديد الإستقرار وإضعاف الدول الديمقراطية . وحتى تستفيد الديمقراطيات الحديثة من فوائد العولمة ، لابد أن تكون الحكومات قادرة على استيعاب الآثار قصيرة المدى للعولمة ، وفي هذه الإطار لابد أن تقوم بتنفيذ سياسات تؤمن نمو أسواق رأس المال بشكل كفء .(١٣٠)

ج- على المستوى السياسي : فإنه وإن كانت العولمة قد تواكبت مع موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم منذ مطلع التسعينات ، إلا أنه لا يمكن القول أن هناك علاقة ضرورية إيجابية بين تيار العولمة وبين انتشار النظم الديمقراطية ، فيرى البعض أنه لا توجد نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلي ، وبالتالي يمكن نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي وتاريخي . ومن ثم فإن موجة التحول نحو الديمقراطية التي تواكبت مع العولمة يواجهها الكثير من العقبات ، وذلك لما يلي :

* إن العولمة قد تؤدي إلى توليد قوى الانقسام والتفتت بين الجماعات المحلية والحركات القومية نظراً لزيادة الإدراك بالأختلاف ، وإن كان يمكن أن تؤدي أيضاً لتوليد الوحدة نظراً لزيادة الإدراك بالأتفاق ونقاط التلاقي بين الجماعات المختلفة .
* أن ثورة الاتصالات يمكن أن تؤدي إلى إثارة الصراعات على المصالح والأيديولوجيات .
* إن نمو شبكة متداخلة من الاتصالات يمكن أن يؤدي لتطوير

بعض المناطق دون غيرها ، وقد يكون ذلك مبرراً للصراع .(١٣١)

ولعل أحد الآثار الإيجابية للعولمة على نظرية الديمقراطية المعاصرة هو ظهور ما يسمى «بالمجتمع المدني العالمي» الذي طرح نفسه في سياق التحولات التي رافقت انتهاء الحرب الباردة وبروز خطاب العولمة ، ذلك أن اقتصاد العولمة الذي يقوم على الحركة الحرة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا ، وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو المصنع العالمي ، في حاجة إلى بنية سياسية تناسبه ، ربما تجسدت في يوم من الأيام في حكومة عالمية ، هذه الحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي «المجتمع المدني العالمي» .

وهذا «المجتمع المدني العالمي» هو جزء من عملية النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي . ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحول الديمقراطي في الداخل ، كما يقوم بدور هام من أجل إقامة بنية سياسية واقتصادية دولية مواتية ، أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم الثالث .

في هذا الإطار ، يمكن تعريف المجتمع المدني العالمي على أنه حقل للأنشطة المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير ، أو قضايا حاسمة مثل السلام ، والعدالة الاجتماعية ، والتنمية ، والبيئة ، وحقوق الإنسان .

والفاعلون في المجتمع المدني العالمي هم كل التجمعات التي تمد نشاطها إلى الساحة العالمية للدفاع عن قيم مدنية ، مثل : الجمعيات ، والروابط والنقابات ، والهيئات المهنية ، والمجالس النيابية ، والمنتديات الفكرية ، والشبكات الاتصالية ، والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أم عالمية بالأصل ، هذا فضلاً عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات .

والمجتمع المدني العالمي في هذا السياق يمثل قوة ثالثة Third Force في النظام الدولي إلى جانب الدول والشركات متعددة الجنسية ، كما يهدف إلى أهداف كبرى تقوم على مفهوم الخير العام Public Good .

وأهم ما يميز المجتمع المدني العالمي أنه لا يشمل الجماعات الحكومية أو الكيانات التي تسعى لتحقيق ربح مثل الشركات متعددة الجنسية . وأن التجمعات المكونة للمجتمع المدني العالمي تتفاعل وتتصل عبر حدود الدول ، ومن أمثلة هذه الجمعيات المنظمات الدولية غير الحكومية التي تضم ممثلين من مختلف الدول ، مثل : منظمة الشفافية الدولية Transparency International .

كما أن هناك أربعة عوامل رئيسية تبلورت وتفاعلت لتجعل ولادة المجتمع المدني العالمي ممكنة ، وهي : الثقافة المدنية العالمية ، والأطر التنظيمية الجديدة ، والنسق الاتصالي المناسب ، وتوافر مصادر التمويل الضرورية لقيام الشبكات المدنية العالمية بنشاطاتها عبر الحدود .(١٣٢)

في هذا الإطار يطرح «دافيد هيلد» David Heldنموذجاً دولياً للديمقراطية ، حيث يشير إلى أن تاريخ وممارسة الديمقراطية منذ مولدها يتركز على فكرة المحلية (دول المدينة – المجتمع – الأمة) ، فلماذا لا تتركز ممارسة الديمقراطية على المستوى الدولي؟ .

وفي هذا الإطار يشير «دافيد هيلد» David Held إلى أهداف النموذج الديمقراطي الدولي سواء على مستوى نظم الحكم أوعلى مستوى المجتمع المدني .

بالنسبه لنظم الحكم ، فإن الديمقراطية على النطاق الدولي يمكن أن تتحقق في المدى القصير من خلال إصلاح مجلس الأمن ، وضمان إعطاء دول العالم الثالث صوت فيه ، وإيجاد مجلس ثان للأمم المتحدة ، وزيادة التنظيمات الأقليمية ، وإقامة قوة عسكرية محدودة وفعالة وتخضع للمحاسبة ، وإقامة محكمة جنائية دولية .

وعلى المدى الطويل يمكن أن يتحقق النظام الديمقراطي الدولي عن طريق وضع نظام قانوني عالمي ملزم ، وإقامة برلمان عالمي ، ووضع ميثاق للحقوق والواجبات في مختلف المجالات .

بالنسبة للمجتمع المدني ، فإنه على المدى القريب يمكن زيادة التنظيمات المختلفة للمجتمع المدني ودعمها ، وعلى المدى البعيد يرى

«دافيد هيلد» أنه يمكن إقامة تنظيمات مختلفة في المجتمع المدني تقوم على التنظيم الذاتي على أساس من الديمقراطية . وإن كان هذا النموذج بعيداً نسبياً عن الواقع ، إلا أنه يمكن تطبيق بعض عناصره لمواجهة تهديدات العولمة للنظم حديثة التحول نحو الديمقراطية .(١٣٣)

الخاتمة

تسعى هذه الخاتمة إلى محاولة بلورة أهم نتائج الدراسة ، مع محاولة إستكشاف آفاق مستقبل دراسة النظرية الديمقراطية .

ولعل أهم نتائج هذه الدراسة يتمثل فيما يلي :

أ- بالرغم من التاريخ الطويل للنظرية الديمقراطية إلا أنها لا تزال غير قادرة سواء في جانبها الأخلاقي أو في محاولتها لوصف العالم ، على تقديم تفسير للواقع المعاصر ، ولعل مقولة «أن الديمقراطية بسيطة جداً للمجتمعات المعقدة ، ومعقدة جداً في المجتمعات البسيطة» هو أصدق تعبير عن حال النظرية الديمقراطية المعاصرة .

ب- إن أحد العقبات التي يواجهها الباحث أنه لا توجد نظرية ديمقراطية واحدة ، ولكن توجد عدة نظريات ديمقراطية كما أشار «روبرت دال» . كما أن هناك العديد من الإقترابات لدراسة النظرية الديمقراطية مثلها في ذلك مثل بقية النظريات الاجتماعية .

ج- إن الباحث الذي يتناول بالدراسة موضوع النظرية الديمقراطية يواجه صعوبات البحث على أكثر من مستوى ، سواء فيما يتعلق بالمفاهيم وخاصة مفهوم الديمقراطية وهو المفهوم المحوري للنظرية ، أو على مستوى إقترابات الدراسة ، أو على مستوى الموضوعات التي يتناولها بالتحليل . حيث يندرج في إطار دارسة النظرية الديمقراطية موضوعات شتى يصعب على الباحث أن يلم بها جميعاً ، أضافة إلى أن هناك عدد هائل من الإصدارات تتناول موضوعات تتعلق بالنظرية الديمقراطية ، حتى أن «أنتوني بيرش» Antony H. Birch يشير إلى أن «معظم الكتب التي تصدر باللغة الأنجليزية يكتبها كتاب ديمقراطيون ليبراليون وتتناول موضوع الديمقراطية الليبرالية» .

د- إن دراسة الإتجاهات المعاصرة في اطار النظرية الديمقراطية يكشف

عن حقيقة هامة ، وهي أن الفكر السياسي يعيد إنتاج نفسه بشكل وبمسمى مختلف من فترة إلى أخرى ، فما زال مفكرون مثل «أفلاطون» و«أرسطو» و «روسو» و «توكفيل» و «جون ستيوارت ميل» موضع اهتمام النظرية الديمقراطية المعاصرة ، كما أن العديد من المفاهيم المعاصرة مثل : الديمقراطية التشاركية وديمقراطية النقاش Deliberative ومفهوم الثقة السياسية ، ورأس المال الإجتماعي ، والتي يمكن أن تعبر عن الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية مستمدة من أفكار المفكرين الأباء للنظرية . ولعل ذلك يفرض على الباحث في مجال النظرية الديمقراطية ضرورة مراجعة الفكر السياسي .

هـ- إن الاقتراب من الديمقراطية يمكن أن يتم على مستويين أو اقترابين مختلفين بهدف قياسها :

أولهما : يركز على المؤسسات الديمقراطية ويمكن قياسها اعتماداً على بيانات الإنتخابات ، والمنافسة الحزبية ، وأداء وانجازات المؤسسات السياسية ، مما يظهر الدولة أكثر أو أقل ديمقراطية .

وثانيهما : يركز على الاتجاهات الديمقراطية لدى الأفراد ، ومدى إتسام السلوك الإجتماعي بالديمقراطية ، وهذا ما تم التأكيد عليه في كتابات «الموند وفيربا» عن الثقافة السياسية ، وأعمال «بوتنام» عن رأس المال الإجتماعي .

وفي إطار ما سبق يثور التساؤل حول مستقبل النظرية الديمقراطية؟

إن مستقبل النظرية مرتبط بالواقع ولا ينفصل عنه ، وتقييم مستقبل النظرية الديمقراطية لابد أن يتم من خلال مسار النظم الديمقراطية وأهم العقبات التي تواجهها ، وإذا كان النصف الثاني من القرن العشرين عصر انتصار الديمقراطية ، حيث أختفت النظم الرئيسة المعادية للديمقراطية ، مثل : النازية والفاشية والشيوعية ، إلا أنه في القرن الواحد والعشرين سوف تواجه النظم الديمقراطية مشكلات عدة تنبع

من تعقيدات النظام الإقتصادي العالمي ، والأنقسام الثقافي والعولمة بتداعياتها المختلفة على الانظمة السياسية ، وكذلك على المواطنين .

إضافة إلى ما سبق ، فإن تراجع النظم السلطوية لا يعني أن الديمقراطية تحرز تقدماً ، فهي محاصرة بين عولمة الإقتصاد من ناحية ، وتفتيت الثقافات من ناحية أخرى .

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين أصبحت فكرة المواطنة في أزمة ، وثقافة الديمقراطية ما زالت تبحث عن هوية في كثير من الديمقراطيات الوليدة ، كما أنها تبدو ضعيفة حينما يجب أن تكون قوية في قلاعها .

إذا كان مستقبل الديمقراطية وثيق الصلة بمسار الدول التي تحولت حديثاً نحو الديمقراطية ، فإن عدداً كبيراً من هذه الدول لديه ميل إلى أن يصبح ديمقرطيات غير كاملة – كما يشير «صمويل هنتنحتون» – ومن ثم لابد من تطويرها عن طريق تكملة عملية التحول الديمقراطي ، ومحاولة تحديث هذه الدول عن طريق اخضاعها لحكم القانون ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وخلق مؤسسات مستقرة للمشاركة الجماهيرية التي تعتمد على حكم القانون .

وفي هذا الإطار يؤكد « هنتنجتون» أن تعثر الديمقراطيات الحديثة يفتح الباب أمام بديلين كلاهما مطروح في عصر ما بعد الشيوعية ، أولهما : البديل الإسلامي– ووفقاً لما يراه – فإنه لا يوجد مجتمع منظم وفقاً للإسلام حقق التنمية الاقتصادية أو نظام سياسي يعطيه القبول أو الشرعية . وثانيهما : السلطوية الآسيوية أو ما يسمى «بالسلطوية الجديدة» New Authoritanism التي استطاعت أن تحقق نجاحات وقفزات اقتصادية هائلة (ماليزيا ، وأندونيسيا ، وكوريا ، وسنغافورة) .

إلى جانب هذين البديلين اللذين طرحهما «هنتنجتون» فقد يكون هناك بدائل أخرى ، مثل : نظرية الطريق الثالث التي جاءت رداً على فشل النماذج القديمة للديمقراطية الإجتماعية واليمين المحافظ ، وربما يظهر بديل إسلامي آخر أكثر تطوراً وأكثر ديمقراطية وأكثر نجاحاً .

بالنسبة للتساؤل عن ما هو مستقبل الديمقراطية وهل ستتحول مزيد

من الدول نحو الديمقراطية؟

تعتمد الإجابة عليه على عاملين رئيسيين : أولهما ، مدى النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية . و ثانيهما ، مدى تقبل الدول غير الغربية للديمقراطية ، وتوافق ذلك مع ثقافتها السياسية .

الهوامش والمراجع

(١) محمد السيد سليم ،« تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق» ، في ودودة بدران ، **تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية** ، (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية-جامعة القاهرة ، ١٩٩٢) .

(٢) لفظ Theory مشتق من اللفظ اليوناني Theoria بمعنى ينظر ، النظرية بوجه عام هي نوع من المعرفة العقلية الخالصة التي تعرف الأشياء والظواهر تعريفاً لا يعول على الواقع . وتختلف النظرية السياسية عن الفكر السياسي الذي هو نتاج عقل الفيلسوف أو المفكر السياسي الذي يعكس واقع العصر الذي يعيش فيه . كما تختلف النظرية السياسية عن الأيديولوجية لأن الأيديولوجية ليست أفكاراً مجردة وحسب ، وإنما هي بالإضافة إلى ذلك برنامج عمل يترجم الأفكار إلى واقع عملى . أنظر حسن نافعه وآخرون ، **مقدمة في علم السياسة** ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠١) ص٣١ .

وأنظر : محمد قاسم ، كارل بوبر ، **نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥) .

(٣) عبد الغفار رشاد ، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** ، (القاهرة : مركز الدراسات والبحوث السياسية-جامعة القاهرة ، ١٩٩٣) ص ٩٨٣ .

(٤) Symour Martin Lipset, **The Encyclopedia of Democracy**, Vol. I (Washington D.C. Congressional Quarterly Inc. 1995) P. IV

(٥) علي الدين هلال ، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث» ، في علي الدين هلال (محرر) ، **التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات** ، (القاهرة :نهضة الشرق ، ١٩٨٦) ص١٥١ .

(٦) أيان كريب ، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس** ، ترجمة محمد حسين غلوم ، (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٩٩) ص ص٢١-٣٧ .

لمزيد من التفاصيل انظر : جارول مانهايم و ريتشارد ريتش ، **التحليل السياسي الأمبريقي : طرق البحث في العلوم السياسية** ، ترجمة سيد عبد المطلب غانم وآخرون ، (القاهرة : مركز الدراسات والبحوث السياسية-جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ص ص ٤٠-٦٣ .

(٧) علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ ، ١٥٤ .

(٨) إكرام بدر الدين ، **الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية** ، (بيروت : دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ص ٩٦-١٠٨ .

(٩) علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(١٠) Jan Hurwitz and Jeffery J. Mondak, "Democratic Principales, Discrimentation and Political Intolerance", **British Journal of Political Studies**, Vol.32, 2002, p.93.

(١١) Charles Taylor, "The Dynamics of Democratic Exclusion", **Journal of Democracy**, Vol. 9, No. 4,1998 p. 143

(١٢) إكرام بدر الدين ، «مفاهيم الديمقراطية الليبرالية» ، في علي الدين هلال (محرر) ، مرجع سابق ص٢١٠ .

(١٣) علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ص١٥٧-١٦١ .

(١٤) جان ماري جونيو ، **نهاية الديمقراطية** ، (بيروت : دار الأزمنة الحديثة ، ١٩٩٨) ص١٤ .

وأنظر أيضاً : أدوارد سي . بانفيلد (محرر) ، **السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الديمقراطية- الليبرالية** ، ترجمة سمير عزت نصار ، (عمان : دار النشر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) .

(١٥) ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧) ص٣٧ .

(١٦) حازم الببلاوي ، **عن الديمقراطية الليبرالية : قضايا ومشاكل** ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٣) ص١٩ .

(١٧) علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص١٥٠ .

(١٨) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Robert Goldberg, "Ancient Theory", in Symour Martin Lipset, op. cit., p. 1240.

وانظر أيضاً :

-إمام عبد الفتاح إمام ، «مسيرة الديمقراطية» ، **عالم الفكر** ، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ ، أكتوبر - نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ٢٩ .

- ــــــــ ، **الطاغية : دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي** ، (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٩٤) ص ص٢٥١-٢٥٤ .

(١٩) Patrick Neal, "Post War Anglo-American Theory", in Symour Martin Lipset, op. cit., p. 1247.

وانظر أيضاً :

Jeffrey C. Issac, **Democracy in Dark Times**, (Ithaca: Cornell University Press, 1998)

(٢٠) Joseph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, (New

York: Harper and Row, 1942).

(٢١) Robert Dahl, **Apreface to Democratic Theory**, (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

(٢٢) Sysmour Martin Lipset, **Political Man**, (New York: Doubleday, 1960).

(٢٣) Patrick Neol, op. cit., pp. 1248-1255.

(٢٤) Steven B.Smith, Twentieth Century European Theory in Symour Martin Lipset, **The Encyclopedia of Democracy**, op. cit., pp. 1255-1261.

(٢٥) Robert A. Dahl, **On Democracy**,(New Haven: Yale University press, 1998).

ومن الدراســات التي تتناول مفهوم الديمقراطية وأبعادها :

Antohny H. Birch, **The Concepts and Theories of Modern Democracy**, (London: Routledge, 1993).

David Held, **Prospects for Democracy**. (Combridge: Polity Press, 1993).

David Copp, Jean Hampton and John E. Roemer(eds.), **The Idea of Democracy**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

Ian Shapiro and Casiano Hacker-Cordon (eds.), **Democracy's Edges**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

John W. Champan, **Democratic Community**, (New York: New York University Press, 1993).

John Dunn, **Democracy, The Unfinished Journey, 508 BC to AD 1993**, (Oxford: Oxford University Press, 1992).

Seyla Benhabib (eds.), **Democracy and Difference; Contesting The Boundaries of The Political**, (Princetion: Princeton University Press, 1996).

(٢٦) Michael Saward, **The Terms of Democracy**. (Cambridge: Polity Press, 1998) P.8.

(٢٧) David Held, **Models of Democracy**, (Cambridge: polity Press, 1996)

(٢٨) أنظر : الكسيس دي توكفيل ، **الديمقراطية في أمريكا** ، ترجمة وتعليق أمين مرسي قنديل ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩١) .

وعن أعمال وحياة توكفيل أنظر :

- John C. Koritansky, "Alexis de Tocqueville", in Symour Martin Lipset,

The **Encyclopedia of Democracy**, op. cit., pp. 1204-1268.

- Peter Augurtin Lawler and Joseph Alulis, **Tocqueville's Defense of Human liberty: Current Essays**. (New York: Gerhard Publishing, 1993) p.56

- Saguive A. Hodri, **Theory in Practice, Tocqueville's New Science of Politics**, (Stanford, California: Stanford University Press, 1989).

(٢٩) Sue Golding, **Gramsci's Democratic Theory, Contributions to a past Liberal Democracy**, (Toronto: University of Toronto Press, 1992).

(٣٠) يعـد ميـشـيـل أواكـشـوت Michael Oakeshott أحـد أهم المنظرين الـسـيـاسـيـين المحافظين في القرن العشرين ، أنظر :

- Steven Anthony Gerencser, "Ademocratic Oakeshott", **Political Research Quarterly**, Vol 52, No. 4, December 1999. pp. 834-865.

(٣١) Larry Siedentop, **Democracy in Europe**, (New York: Columbia University Press, 2001).

(٣٢) Sanford Lakoff, "Democracy", **Encyclopedia of Nationalism, Fundamental Themes**, Vol. 1, (San Diego: Academic Press, 2001) p. 107.

(٣٣) Robert A. Dahl, "Can International Organiztions be Democratic. Aspectic View". In Ian Shapiro and Casiano Hacker Corton (eds.), op. cit.

(٣٤) Adam Kuper and Jessica Kuper, **The Social Science Encyclopedia**, (London: Routledges, 1996) pp.172.

وأنظر أيضاً :

John Mederis, Ideology, "Democracy and Limits of Equilbrium: A Schumpeterian Critique", **British Journal of Political Science**, Vol. 31, 2001, p.355.

(٣٥) Symour Martin Lipset, **The Encyclopedia of Democracy**, Vol. 11, op. cit., P. IV.

(٣٦) Francois Furet, "Democracy, Utopia and Revolution", **Journal of Democracy**, Vol. 9, No.1, 1998, p.123.

(٣٧) Rebert A. Dahl, **On Democracy**, op .cit., p. 38.

(٣٨) Ibid., pp. 85,92.

(٣٩) Ibid., pp. 147,163.

(٤٠) Austin Ranney, **Governing - An Introduction to Political Science,** (New Jersey: Prentic - Hall International, Inc, 1996) pp.99 - 102.

(٤١) Larry Diamond, "Is The Third Wave Over?" **Journal of Democracy,** Vol. 7, No. 2, 1997, p.21.

(٤٢) Rod Hague, Martin Harrop, Shaun Breslin (eds.), **Comparative Government and Politics Introduction,** (London: Macmillan Press LTD.,1998) pp.20-26.

(٤٣) الديمقراطية المباشرة Direct Dimocracy تشير إلى النظم السياسية التي يقوم فيها المواطنون بصنع القوانين بدون اختيار ممثلين عنهم . والنموذج الأمثل للديمقراطية المباشرة هو نموذج الديمقراطية الأثينية . ووفقا «لدافيد هيلد» David Held فإن الديمقراطية الأثينية تجد تبريراً لها في أن المواطنين يجب أن يتمتعوا بالمساواة السياسية ، وقد كان هذا النمط من الديمقراطية يقوم في ظل دول المدينة الصغيرة ، واقتصاد يقوم على العبودية ، ولا يتمتع جميع الموطنين بصفة المواطن .
وكان أهم ما تتسم به الديمقراطية الأثينية هو المشاركة المباشرة للمواطنين في الوظائف التشريعية والقضائية ، كما أن المجالس النيابية للمواطنين لديها قوة سيادية ، وهناك طرق عديدة لاختيار المرشحين للمناصب العامة من بينها الانتخاب والتداول ، وتولية المناصب العامة يكون لفترة قصيرة . ويمكن أيجاد نموذج الديمقراطية المباشرة في كتابات «جان جاك روسو» في القرن ١٨ وكتابات «كارل ماركس» في القرن ١٩ . وقد تم أحياء نموذج الديمقراطية المباشرة من خلال نمط الديمقراطية التشاركية Participatory Model أنظر لمزيد من التفاصيل :

- Geraint Parry, "Types of Democracy", in Symour Martin Lipset, op cit., p. 1278

وأنظر أيضاً :

- David Held , Models of Democracy. op cit., p.38

(٤٤) الديمقراطية التفويضية Delegative Democracy هو نمط من الديمقراطيات يفوض فيه قائد قومي (عادة ما يكون رئيس) لتولي السلطة عن طريق الانتخابات لكي يقوم بدور الحارس للأمة ، وهذا النمط يقع ما بين السلطوية والديمقراطية التمثيلية ، ويبرز هذا النمط في النظم المتحولة حديثاً نحو الديمقراطية ، فنظراً لما تعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية تتحول إلى نمط من الديمقراطية التفويضية التي تختلف عن الديمقراطية التمثيلية . وأهم ما تتسم به الديمقراطية التفويضية في أنها نمط غير راسخ من أنماط الديمقراطية ، يبرز فيه دور الأغلبية في انتخاب شخص

ما (رئيس) لفترة معينة ، وعادة ما يغلب على عملية الانتخاب الجانب العاطفي . كما أن من يكسب في الانتخابات الرئاسية يحكم بما يراه مناسباً ، ويصبح الممثل الوحيد للأمة والمدافع الرئيسي عن مصلحتها ، وتتراجع أهمية المؤسسات المختلفة ، مثل : المؤسسة التشريعية والقضاء ، أو تضعف المحاسبة ، أو تغيب في النظم التفويضية ، حيث ينظر إلى مؤسسات المحاسبة على أنها غير هامة .
وإن كانت الديمقراطية التمثيلية تشمل بالضرورة جانب التفويض ، إلا أنها تتسم بدرجة عالية من المحاسبية كما أنها تمثل نمطاً مستقراً للديمقراطية . أنظر :

- Guillermo O' Dannell, "Delegative Democracy", **Journal of Democracy**, Vol. 5, No.1, 1994.

(٤٥) الديمقراطية الاستفتائية Plebiscitary Democracy تشير إلى نموذج الديمقراطية التي تعرض فيها التعديلات الدستورية على الشعب في شكل استفتاء . ويستمد رئيس الدولة في هذا النمط سلطته من الانتخاب المباشر من جانب المواطنين ، وكلمة Plebisicte مستمدة من المصطلح اللاتيني «Plebs» ومعناه صوت الشعب في نظام روما القديمة . أنظر :

Geraint Parry, op. cit., P.1284 .

(٤٦) الديمقراطية التشاركية أو التي تقوم على المشاركة Participatory Democracy تطلق على النظريات التي تدعو إلى إشتراك المواطنين العاديين في عمليات صنع القرار ، بدرجة أكبر مما هوعليه الحال في الديمقراطية التمثيلية ، وتعود الديمقراطية التشاركية في أصولها إلى نمط الديمقراطية المباشرة . وإن كان هناك اتفاق بين منظري الديمقراطية التشاركية على أن المواطنين يجب أن يشاركوا في عملية صنع القرار ، إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم حول كيف تتاح فرص المشاركة السياسية من أجل إحداث تكامل بين النظرية المعيارية وعلم السياسة الأمبريقي . ولا يفيد في هذا السياق نماذج المشاركة التي قدمها «جان جاك روسو» و«جون ستيوارت ميل» لأنها لا تتفق مع الديمقراطية المعاصرة . وهناك محاولات معاصرة لإعادة تقييم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار أنظر :

- Michael E. Morrell., "Citizen's Evaluations of Participatory Democratic Procedures, Normative Theory Meets Emperical Science", **Political Research Quarterly** , Vol. 52, No.2, 1999, p. 293.

(٤٧) ديمقراطية الأغلبية Majoritarian Democracy يمثل حكم الأغلبية المعيار الرئيسي لمفهوم الديمقراطية ، وبالرغم من ذلك فإنه نادر التطبيق على مستوى الواقع كما يشير «إرند ليجبارت» Arend Lijpehart وقد ميز «ليجبارت» بين نموذج ديمقراطية الأغلبية الذي يقوم على إعطاء كل السلطة لحزب الأغلبية ، ونموذج

ديمقراطية الإجماع Consensual Model الذي يقوم على أن السياسات التي يصيغها حزب الأغلبية تلاقي اتفاق جماعي من عدة أحزاب .

ويرى «أرند ليجبارت» أن معظم الدول التي تحولت حديثاً نحو الديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطية الإجماع نظراً لما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية متباينة مقارنة بالنظم الديمقراطية المستقرة ، وعلى حين أن نموذج الديمقراطية القائمة على الأغلبية يركز القوة السياسية في يد الأغلبية ، فإن الديمقراطيه الإجماعية تحاول تقسيم وتوزيع القوة بطرق مختلفة .

أنظر :

Arned Lijphart, "Majority Rule in Theory and Practice, The Tenacity of a Flowed Paradigm", **International Social Science Journal**, No. 129, August 1991. PP. 483-493.

(٤٨) الديمقراطيه المسيحية :Christian Democracy هي فلسفة سياسية ترتبط بأحزاب وحركات تقوم على هذه الفلسفة ، وتستمد مفاهيمها في الديمقراطية وحقوق الإنسان من المبادئ المسيحية ، وبالرغم من إنها حركة دولية إلا أن تركيزها وتأثيرها الأكبر في أوروبا وأمريكا اللاتينية والدول التى تتبنى مذهب الكاثوليك الرومان .

Paul E Sigmund, "Christian Democracy", in Symour Martin Lipset, op. cit., P.212.

(٤٩) الديمقراطية الكوربوراتية Corparatist Democracy يشير هذا النمط إلى نظام سياسي تتمتع فيه الجماعات والتنظيمات المختلفة بحرية وأستقلالية نسبية ، وتتغلغل في مختلف مستويات صنع القرار وتلعب دوراً في تحديد المصالح الرئيسة في المجتمع ، ويطلق بعض الباحثين على هذا النموذج «الإدماجية الاجتماعية» ويرتبط هذا النمط بتزايد دور المجتمع المدنى .

ويتم التمييز بينه وبين نظريات كوربوراتية الدولة State Carportist Ttheories أو إدماجية الدولة ، وقد نمت هذه النظريات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مجموعة من الدول الأوروبية ، وذلك في مواجهة الفكر الليبرالي والأشتراكي ، وتؤكد هذه النظريات على أن المجتمع يشكل كلاً عضوياً متكاملاً تساهم فيه الجماعات والتنظيمات المختلفه التي تتبناها الدولة وتقوم على تنظيمها بشكل غير تنافسي ، وهذه النظريات تتناقض مع فكرة التعددية وترتبط بمفهوم الديمقراطية العضوية Organic Democracy . وكوربوراتية الدولة مرتبطة بالسلطوية أكثر من ارتباطها بالديمقراطية مثال على ذلك : أيطاليا في ظل الفاشية (١٩٢٢-١٩٤٣) والبرتغال في ظل سالازار (١٩٣٢-١٩٦٨) .

والمظهر الديمقراطي الوحيد في هذ النمط ، هو وجود تنظيمات لها دور وظيفي ذات

طبيعة استشارية أحياناً . ويطلق على الديمقراطية الليبرالية مفهوم الكوربوراتية لوجود جماعات مصالح تشغل وضعاً متميزاً في علاقتها بالدولة .

- Geriant Parry, in Symour Martin Lipset, op. cit., p. 1280-1282.

(٥٠) الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy يؤيد هذا النمط المبادئ الليبرالية الكلاسيكية المرتبطة بالديمقراطيه التمثيلية والأقتصاد المختلط ، وهي تتضمن جوانب إصلاحية ، وتؤكد على المثالية والعدالة الاجتماعية ، وتتعاطف مع الفئات الدنيا والأقليات وغيرالقادرين ، وتؤكد على مبادئ دولة الرفاهية ، وهي تمثل طموحاً أو مثلاً أعلى لما يجب أن تكون عليه الديمقراطية .

- Ronald Beiner, "Social Democracy", in Symour Martin Lipset, op. cit., pp. 1139-1141.

(٥١) الديمقراطية الشعبية People's Democracy هي نموذج من النظم السياسية يقوم على هيمنة الحزب الواحد كما هو الحال في الصين على أساس أنه إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب ، فإن الحكم الفعلي للشعب يكون عن طريق سيطرة البروليتاريا على الحكومة ، وعلى الاقتصاد . أنظر :

- Geriant Parry, in Symour Martin Lipset, op. cit. P. 1285.

(٥٢) الديمقراطية البولياركية Polarchy وهي تعني الحكم بواسطة الكثرة « Rule by many» هو نمط من الحكومة يوجد به درجة عالية من المشاركة السياسية ، كما يتسم بوجود حق المعارضة السياسية ، والأنتخابات الحرة ، والأشراف على الشؤون العامة بواسطة مسؤولين منتخبين ، وهذا النمط موجود في اللغه الأنجليزية منذ ١٦٠٩ ، ولم يستخدم قبل الحرب العالمية الثانية ، وهو يشير إلى الديمقراطية كما يجب أن تكون وليس كما هي في الواقع ، وبالرغم من ذلك فإن مفهوم Polarchy أضيق من مفهوم الديمقراطية ، وبالتالي من الصعب أن يستخدم بديلاً له .

Michael J. Coppedge, "Polarchy", in Symour Martin Lipset, op. cit., pp.975-978.

وانظر أيضاً :

- Robert A Dahl, **Apreface to Democratic Theory**, op.cit.

- ------------ , **On Demacrocy**, op. cit.

(٥٣) الديمقراطية الصناعية Industrial Democracy ويشير هذا المفهوم إلى تطبيق المبادىء النظرية للديمقراطية على العمال ، وقد أثار هذا المفهوم جدلاً شديداً ، فالبعض يرى أنه ينصرف إلى مجرد مشاركة العمال في القرارات التي تمس مصالحهم ، والبعض الآخر يرى أنه ينصرف إلى سيطرتهم على الوحدة الإنتاجية .
انظر :

- Bertell Ollman, "Industrial Democracy", in Symour Martin Lipset, **The Encyclopedia of Democracy**, op. cit. p. 608.

(٥٤) ديمقراطية التعدد الإثني Multiethnic Democracy تشير إلى نظام سياسي يتسم بوجود مؤسسات سياسية لصنع القرار ، ويتسم بوجود مجموعتين عرقيتين أو أكثر ، ونجاح هذا النمط يعتمد على قدرته في إدارة الصراع العرقي مستخدماً آليات مختلفة مثل أقتسام السلطة أو سيطرة الأغلبية . ويرتبط بهذا النمط نموذج ديمقراطية التمثيل النسبي Consociational Democracy الذي يوجد في النظم التي يوجد بها أنقسامات دينية أو عرقية أو لغوية ، حيث يتم اقتسام السلطة على مستوى المؤسسات ، والتأكد من أن تلك الانقسامات أو القطاعات الرئيسية في المجتمع ممثلة في الحكومة بنسب تتفق مع حجمها في المجتمع ، وعادةً ما يقوم هذا النمط على أساس حكومة ائتلافية . وهناك نمط أخر مشابه هو نمط الديمقراطية التي تقوم على عدم أستيعاب كافة القوى الموجودة داخل النظام Centrifugal democracy بمعنى أنها تطرد او تنبذ بعض فئات النخبة التي تقوم العلاقة بينها على التنافس ، بينما في ظل ديمقراطية التمثيل النسبي تقوم العلاقة بين النخب على أساس التعاون .

انظر لمزيد من التفاصيل :

- Alan Siaroff, "The Fate of Centrifugal Democracies of Lessons from Consociational Theory and Systems Performance", **Comparative Politics**, Vol. 32., No. 3., April 2000.

وانظر أيضاً :

- Lubonir D.Frekoski, "Certain Aspects of Democracy in Multiethnic Societies", **Perception**, Vol. IV, No. 4, December 1999 - February 2000, pp. 21-39.

(٥٥) Takis Fotopoulas, **Towards An Inclusive Democracy**, (London: Casselle, 1997) P.206.

(٥٦) Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", **Foreign Affairs**,Vol.76, No. 6, 1997.

(٥٧) David Held, **Models of Democracy**, op. cit. pp. 38-40

(٥٨) «يورجن هابر ماس» هو فيلسوف ألماني معاصر ، يركز جل تفكيره على تحليل الفعل والبنى الاجتماعية ، ويوصف «هابر ماس» بأنه مدافع رئيسي عن الحداثة على اعتبار أنها لم تتجسد بعد ، ويؤكد «هابرماس» على أهمية اللغه كأداة من ادوات التواصل تؤدي إلى ظهور ما يسميه «بالمصلحة العملية» التي تتحقق عن طريق اشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار بما يؤدي إلى التحرر ، ولا يتحقق ذلك إلا في

. نسق اجتماعي ديمقراطي يشمل الجميع ، ولا يستبعد أحداً ، يكون هدفه ليس الهيمنة بل الوصول إلى التفاهم .

أنظر : أيان كريب ، مرجع سابق ، ص ٥٤٣ - ٢٥٣ .

(٥٩) Jargon Habermas, "Three Normative Models of Democracy", in Seyla Ben Habib (ed), op. cit, pp. 21-30.

(٦٠) Seyla Ben Habib, "The Democratic Moment and The Problem of Difference", in Seyla Ben Habib (eds.), op. cit, p. 6.

(٦١) أنظر من الدراسات التي تناولت مفهوم «ديمقراطية النقاش» Deliberative Democracy:

- John Elster, **Deliberative Democracy**, (Cambridge: Cambridge University press, 1998).

- Seyla Ben Habib, (eds), **Democracy and Difference**, op. cit.

- Christian Hanold, "Carporatism, Pluralism, and Democracy: Toward a Deliberative Theory of Bureaucratic Accountability", **Governance**, Vol. 14, No. 2, April 2001.

(٦٢) Maeve Cooke, "Five Arguments for Deliberative Democracy", **Political Studies**, Vol. 48, 2000.

(٦٣) أنظر :

- Christian Hunold, op. cit., pp. 151-153.

- Maeve Cooke, op. cit..pp. 947-969

(٦٤) Roberto Gargarella, "Full Representation, Deliberation and Impartiality", in John Elster, op. cit., p 260-279.

(٦٥) تستخدم الدراسات المعاصرة عدداً من المصطلحات للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي من بينها : التحول عن السلطوية Transition from Authoritarian والإصلاح السياسي Political Reform والتحول الليبرالي Liberalization ، والتطور الديمقراطي Democratic Development

(٦٦) أنظر :

- Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave", **Journal of Democracy**, Vol. 2, No. 2, 1991

(٦٧) ----------, **The Third Wave: Democratization in the Twentieth Century**, (Norman: University of Oklahoma Press, 1997), p. 75.

(٦٨) استخدم مفهوم التحول الديمقراطي Democratization لأول مرة بواسطة «برايس»

Bryce في عام ١٨٨٨م والذي حدد بداية هذه العملية مع مولد الثورة الفرنسية ، وقد كانت الموجة الأولى للديمقراطية بطيئة الانتشار ، حيث انتقلت من فرنسا الى بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأت الموجة الثانية للتحول نحو الديمقراطية ، وذلك مع إعلان مبادئ ويلسون ومع تحرر الكثير من المستعمرات السابقة . وقد بدأت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي منذ النصف الثاني من السبعينات في بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا والكتلة السوفيتية سابقاً ، وإن كان لا يوجد سبب عام يحكم هذه الموجة ، إلا أنه من الملاحظ أن هناك ارتباطاً بين تحرير السياسات الاقتصادية وعملية التحول نحو الديمقراطية .

- Iain McLean, **Oxford Dictionary of Politics**, (New York; Oxford University Press, 1996).

(٦٩) Samuel P. Huntington, "After Twenty Years: The Future of The Third Wave", **Journal of Democracy**, Vol. 8, No. 4, 1997, pp. 3-72.

(٧٠) John A. Hall, "Consolidation of Democracy", in David Held, **Prospects for Democracy**, op. cit., pp. 287, 288.

وانظر أيضاً :

- نجلاء الرفاعي البيومي الرفاعي ، **التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان** ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧) ص ص ٢٧-٣١ .

(٧١) Juan J. Linz and Alfred Stephan, **Problems of Democratic Transition and Consolidations: Southern Europe, South America and Post Communist Europe**, (Baltimore: The John Hapkins University Press 1996), p. 74.

(٧٢) Philippe C. Schmitter, "Consolidation", in Symour Martin Lipset, **The Encyclopedia of Democracy**, op: cit., p. 295.

(٧٣) Juan J. Linz and Alfred Stephan, op. cit., p. 74.

(٧٤) Phlippe C. Schmitter, "Some Basic Assumption About The Consolidation of Democracy", in Takashi Inoguchi Etal (eds), **The Change Nature of Democracy**, (Tokyo; United Nations University press, 1998) pp. 23-26.

(٧٥) هناك عدد كبير من الدراسات التي تتناول بالتحليل عملية التحول الديمقراطي في دول جنوب وشرق أوروبا ، أنظر على سبيل المثال :

Anne Lorentzen, **The Aftermath of Real Existing Socialism in Eastern Europ**, Vol. 2., (Houndmills: Macmillan Press LTd., 1997).

(٧٦) Darren Hawkins, "Democratization Theory and Non Transitions- Insights from Cuba", **Comparative Politics**, Vol. 32, No. 4, July 2001, p. 441.

(٧٧) Attila Agh, **Emerging Democracies in East Central Europe and The Blacans**, (Cheltenham, UK.: Edward Elgar, 1998) p.17.

(٧٨) Juan Linz and Alfred Stepan, op. cit.

(٧٩) Gretchen Casper and Michelle M. Taylor, **Negotiating Democracy, Transitions From Authoritarian Rule**, (Pittsburg :Pittsburg Press, 1996) p. 3-5.

(٨٠) Attila Agh, op. cit., p 17.

(٨١) Hoe and Alexander C. Tan, "Democracy and Economic Growth: A Causal Analysis", **Comparative Politics**, Vol. 32, No. 4, 2001, p 463.

هناك عدد كبير من الدراسات يتناول العلاقة بين التنمية والديمقراطية ، أنظر على سبيل المثال :

Brian F. Crisp, "Development Strategy and Regim Type: Why Doesn't Democracy Matter?" **Studies in Comparative International Development**, Vol. 33, No. 1, 1998.

Peter M. Sanchez and David K. Jeruit, "Development and Democratic Consolidation: The Dominican Republic, Guatemala, and Peru in Comparative Perspective", **The Journal of Developing Areas**, Vol. 31, No. 1, pp.1-24.

(٨٢) Geoffrey Pridham, "The International Dimension of Democratization: Theory, Practice and Interregional Comparison", in Geaffry Pridham, Eric Herring and George Sanford (eds.), **Building Democracy; the International Dimension of Democratization in Eastern Europe**, (London: Leicester University press, 1997), pp 7-9.

(٨٣) Ibid., p. 27

وانظر أيضاً :

- Shannon Lindsey Blanton, "Promoting Human Rights and Democracy in the Developing World, U. S. Rhetoric Versus U. S. Arms Xport",

American Journal of Political Science, Vol. 44, No. 1, 2000.

(٨٤) Juan J. Linz and Alfred Stepan, op. cit., pp. 5,6

(٨٥) Samuel P. Huntington, "Democracy for the Long Haul", **Journal of Democracy**, Vol. 7, No. 2, 1996, pp. 6-70.

(٨٦) يشير «جون لينز» و «ألفريد ستيبان» إلى أن التحول الديمقراطي الكامل نحو الديمقراطية ، يتحقق عندما يتم الاتفاق بشأن الإجراءات التي يجب أن تتبع لإيجاد حكومة منتخبة بالتصويت الشعبي الحر ، وهذه الحكومة يكون لديها السلطة لتنمية توجهات سياسية جديدة ، في هذا الإطار يتم تطوير أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . أنظر لمزيد من التفاصيل :

Juan Linz and Alfred Stepan, op. cit., p. 3

(٨٧) Larry Diamond et al, **Consolidating The Third Wave Democracies**, op. cit.

(٨٨) عن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على عملية دعم التحول الديمقراطى ، انظر :

- Douglas L. Bland, "A Unified Theory of Civil Military Relations", **Armed Forces and Society**, Vol. 26, No. 1, Fall 1999, pp. 7-26.
- Petter D. Feaver, "The Civil- Military Problematique: Huntington, Janowitz, and The Question of Civilian Control", **Armed Forces and Society**, Vol. 23, No. 2, Winter 1996, pp. 149-178.
- Deborah L. Norden, "Redefining Political- Military, Relations in Latin American: Issues of the New Democratic Era", **Armed Forces and Society**, Vol. 22, No. 3, Spring 1996, pp. 410- 419.
- Eva Etzioni- Halevy, "Civil Military Relations and Democracy; The Case of the Military- Political Elites, Connection in Israel", **Armed Forces & Society**, Vol. 22, No. 3, Spring 1996, pp. 401- 417.
- Metin Heper and Aylin Guny, "The Military and Democracy in the Third Turkish Republic", **Armed Forces and Society**, Vol. 22, No. 4, Summer 1996, pp. 342-619.

(٨٩) Robert C. Johnson, "Military Policies and The State System as Impediments to Democracy", in David Held, **Prospects for Democracy**, op. cit pp. 223- 229.

(٩٠) Larry Diamond et al, **Consolidating the Third Wave Democracies**, op. cit.

(٩١) أنظر لمزيد من التفاصيل :

- Claude E Welch, Jr. "Changing Civil- Military Relations", in Robert O. Slater. Barry M. Schutz and Steven R. Dorr, **Global Transformation and The Third World**, (Boulder; Lynne Rienner Publishers, 1993) p. 71.

وانظر أيضاً :

--------- "Military Disengagement From Politics. Paradigms, Processes or Random Events", **Armed Forces and Society**, Vol. 78, No. 3, Spring 1992, pp. 323- 332.

(٩٢) Richard H. Kohn, "How Democracies Control The Military", **Journal of Democracy**, Vol. 8, No. 4, October, 1997, pp. 141-153.

وانظر أيضاً عن العلاقات المدنية والعسكرية فيما يتعلق بعملية صنع قرارات الأمن القومي :

- Christopher P. Gibson and Don M. Snider, "Civil- Military Relations and the Potential to Influence: A Look at the National Security Decision-Making Process", **Armed Forces and Society**, Vol. 25,No. 2, Winter 1999, pp. 193-278.

(٩٣) Neovi Karakatsanis, "Do Attitudes Matter? Military and Democratic Consolidations in Greece", **Armed Forces and Society**, Vol. 24, No. 2, Winter 1997, p. 289.

(٩٤) Robert C. Jhnson, "Military Policies on The State System as Impediments to Democracy", in David Held, **Prospects for Democracy**, op. cit. pp. 223- 231.

(٩٥) Larry Diamond et al, **Consolidating the Third Wave Democracies**, op. cit.

(٩٦) Scott Mainwaring, "Party Systems in the Third Wave", **Journal of Democracy**, Vol., No. 3, July, 1998, pp. 67-80.

(٩٧) Karre Strqm, "Political Parties", in Symour Martin Lip set, op. cit., p. 930.

(٩٨) Larry Diamond, "Toward Democratic Consolidation", in Larry Diamond and Marc F. Plattner (eds), **The Global Resurgence of Democracy**, (Baltimor, the Johns Hopkins University Press, 1996) pp.

227- 290.

(٩٩) حول تطور نشأة مفهوم المجتمع المدني ، انظر : سعيد بن سعيد العلوي «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث» في مجموعة مؤلفين : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ص ص ٤١- ٦٥ .

(١٠٠) عبد الباقي الهرماسي ، «المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية العربية (من القرن التاسع عشر الى اليوم : دراسة مقارنة)» في المرجع السابق ، ص ص ٩١-١٠٣ .

(١٠١) Larry Diamond, Toward Democratic Consolidation, op. cit., p. 6.

(١٠٢) حول علاقة المجتمع المدني بالدولة ، أنظر :

- Michael W. Foley, Bob Edwards, "The Paradox of Civil Society", **Journal of Democracy**, Vol. 7, No. 2, 1997.

(١٠٣) أنظر :

Luis J. Ayla, "Trianed for Democracy; The Differing Effects of Voluntary and in Voluntary Organizations on Political Participation", **Political Research Quarterly**, Vol. 53, No.1 March, 2000, p. 100.

هذه الدراسة تبحث أمبريقياً العلاقة بين فاعلية المنظمات غير الحكومية والمشاركة السياسية على أساس أن هذه المنظمات تعطي للأفراد مهارات مدنية Civic Skills تعد بمثابة تدريب لهم على ممارسة الديمقراطية ، مما يبرز أهمية وفاعلية عملية المشاركة ، وهي بمثابة عملية تعليمية .

(١٠٤) Larry Diamond, "Rethinking Civil Society, Toward Democratic Consolidation", **Journal of Democracy**, Vol. S, No. 3, July 1994, pp. 4–5.

(١٠٥) Steven Smith, op. cit., 1260.

(١٠٦) حول الأبعاد الاقتصادية والسياسية لمفهومي المجتمع المدني وحقوق الإنسان ، انظر :

- G. B Madison, **The Political Economy of Civil Society and Human Rights**, (London: Rutledge, 1998) p. 11.

(١٠٧) Gerald M. Mara, "Thucydides and Plato on Democracy Trust", **The Journal of Politics**, vol. 63, No. 3, August, 2001, p. 820.

(١٠٨) Keneth Newton, "Trust, Social Capital, Civil Society and Democracy," **International Political Science Review**, Vol. 22, No. 2, 2001, p. 203.

(١٠٩) G.B.Madison, op. cit., pp. 113- 120.

(١١٠) Steven Smith, op. cit., p.1260.

(١١١) حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩)ص ص ١٩٠-٢٠٢ .

(١١٢) Robert D. Putnam, "Bowling Alone,: America's Declining Social Capital", in Larry Diamond & Marc F. Plattner, op. cit. pp. 290-306

(١١٣) Francis Fukuyama, "Social Capital, Civil Society and Development", **Third World Quarterly**, Vol. 22, No. 1, 2001, p. 7.

(١١٤) Richard Rose, "Postcommunism and the Problem of Trust", in Larry Diamond and Marc F. Plattner, op. cit., pp. 251-263.

وانظر أيضاً :

- William Maloney, Graham Smith, Gerry Stocker, "Social Capital and Urban Governance: Adding a More Contextualized Top-Down-Perspective", **Political Studies**, Vol. 48, No. 4, 2000, p 803.

ولمزيد من التفاصيل عن مفهوم رأس المال الاجتماعي ، انظر :

- Stephen Samuel Smith and Jessica Kulynych, "It May be Social, But Why Is It Capital, The Social Construction of Social Capital and the Politics of Language", **Politics and Society**, Vol. 30, No.1, March, 2002, pp. 149- 186.

وانظر أيضاً :

- The World Bank, "The Initiative on Defining, Monitoring and Measuring Social Capital, Overview and Program Description", **Working Paper**, No. 1, April 1998.

(١١٥) Gerald M. Mara, op. cit, p 821.

(١١٦) Kenneth Newton, op. cit., pp. 201-202.

وحول مفهوم الثقة السياسية انظر :

Clive Bean, "Party Politics, Political Leaders and Trust in Australia", **Political Science**, Vol. 53, No. 1, June 2001, pp. 17-27.

(١١٧) أنظر :

Carol Patman, "Democracy and Democratization", **International Political Science Review**, Vol. 17, No. 1, 1996, pp. 186- 190.

(١١٨) السيد ياسين ، «العولمة رؤية ابستمولوجية» ، في حسن نافعة وسيف الدين عبد

الفتاح (محرران) ، **العولمة والعلوم السياسية** ، (جامعة القاهرة : قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٠) ص ٤٠ .

(١١٩) المرجع السابق ، ص ٣٤ ، وانظر أيضاً : علي الدين هلال ، «أثر العولمة على علم السياسة» ، في حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(١٢٠) Petru Dumintriu, "The Seven Sins of Globalization: A Perspective from Small Developing States", **Perception**, June, August, 2000, p. 131.

(١٢١) Steven J. Rosow, "Globalisation as Democratic Theory", **Journal of International Studies**, Vol. 29, No. 1, 2000, p. 27.

(١٢٢) السيد ياسين ، **الوعي التاريخي والثورة الكونية ، حوار الحضارات في عالم متغير** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) ص ١٣٤- ١٣٥ .

(١٢٣) ـــــــــ ، «المشهد الفكري والثقافي العالمي ٢٠٠٠» ، في عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة (محرران) **الوطن العربي بين قرنين- دروس من القرن العشرين وأفكار القرن الحادي والعشرن** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) .

(١٢٤) المرجع السابق ، ص ص ١١١- ١٣٠ .

(١٢٥) السيد ياسين ، **الوعي التاريخي والثورة الكونية** ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(١٢٦) أنظر :

- Keneth L. Hacker & Jan Van Dijk (eds), **Digital Democracy Issues of Theory and Practice**, (London: Sage Publications, 2000), p.4.

وانظر أيضاً :

- James H. Kuklinski et al, "Misinformation and the Currency of Democratic Citizenship", **The Journal of Politics**, Vol. 62, No. 3, August 2000, pp. 790- 791.

(١٢٧) أنظر :

Stephen Coleman, "Can The New Media Invigorate Democracy", **The Political Quarterly**, Vol 70, No. 1, 1999, p 76.

وانظر أيضاً :

Orhan Cuvenen, "The Emerging Information Society- Apolitical Challenge", **Perception**, Vol. V, No. 1, March- May, 2000, p. 39.

(١٢٨) انظر : السيد ياسين ، «المشهد الفكري والثقافي العالمي ٢٠٠٠» ، مرجع سابق ،

وانظر أيضا : السيد ياسين ، **الوعي التاريخي والثورة الكونية** ، مرجع سابق .

(١٢٩) Charles E. Butterworth, "Islam", in Seymour Martin Lipset, **the Encylopedia of Democracy**, op. cit., pp. 642-646.

هناك تيار واسع من الدراسات المعاصرة يتناول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية . أنظر على سبيل المثال :

- Bernard Lewis, "Islam and Liberal Democracy, A Hestorical Overview," **Journal of Democrocy**, Vol. 7, No.2, April, 1996, pp. 52-63.

-جوردون كرير ، «الإسلامية والتعددية» ، في نيفين مسعد (محرر) **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي** ، (القاهرة : مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧) .

وحول الربط بين الإسلام وعدم الديمقراطية والإرهاب - أنظر :

- Dale F. Eicbelman, "Bin Laden, The Arab "Street" - and The Middle East Democracy Deficit", **Current History**, Vol. 101, No. 651, December 2001.
- Frank C. Schuller and Thomas Grant, "Terror: Measuring The Coast-Calculating The Responanse", **Current History**, Vol. 101, No. 654, April 2002.

(١٣٠) Ethan B. Kapstein (eds.), "Freedom in The World", **The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties**, 1999- 2000, p. 23.

(١٣١) Edward's Cohen, "Globalization and The Boundaries of The State: A frame Work for Anakyzing, The Chaning Practice of Sovereignty", **Governance**, Vol. 14, No. 1, January, 2001.

(١٣٢) انظر :محمد السيد سعيد ، «المجتمع المدني العالمي ومناهضة الحرب» ، في حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران) ، **العدوان على العراق** ، (القاهرة :مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ٢٠٠٣) ص ٣٢٢-٢٤٢ .

(١٣٣) David Held, "Democracy from City States to a Cosmopolitan Order?" in David Held, **Prospeats for Democracy**, op. cit., pp. 40- 45.

نبذة عن المؤلف

حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة ، بتقدير مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٩٧ ، عنوان الأطروحة «الدور السياسي للمؤسسة التشريعية في مصر : دراسة مقارنة لبرلمانات ١٩٦٤-١٩٧٦-١٩٨٧» . وتعمل حالياً في قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة برتبة استاذ مشارك .

من الدراسات المنشورة للمؤلفة :

١ . «هل تمثل المؤسسة العسكرية عائقاً للتطور الديمقراطي؟» مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر الذي عقدته جماعة تنمية الديمقراطية ، جمهورية مصر العربية ، نوفمبر ١٩٩٧ .

٢ . «تجربة الهند في تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة» ، في سلوى شعراوي جمعه (محرر) ، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠) .

٣ . «مستقبل التحول الديمقراطي في مصر» ، في حنان قنديل (محرر) ، الشباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١) .

٤ . «رؤية الحكومة المصرية لمفهوم التنمية (١٩٨١ - ١٩٩٩)» ، في كرم خميس (محرر) ، صور المجتمع المثالي: نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣) .

٥ . «الأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعي في مصر» ، ورشة العمل التي عقدها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بمكتبة الإسكندرية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ .

القواعد العامة للنشر في هذه السلسلة

١ . يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره ، أو قدم للنشر في أماكن أخرى ، وأن لا توجد حقوق ملكية فكرية لأية جهة أخرى غير الباحث فيه .

٢ . يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية .

٣ . تتراوح عدد كلمات البحث ما بين ١٢٠٠٠-١٦٠٠٠ كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع .

٤ . يقدم البحث مطبوعاً على نسختين ورقيتين ومرفقاً مع ديسك يعمل وفق نظام Microsoft Word على أحد أنظمة Windows .

٥ . يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية .

٦ . تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة ، ويراعى عند كتابة الهامش ما يلي :

-الكتاب : المؤلف ، عنوان الكتاب ، (مكان النشر ، دار النشر ، سنة النشر) ، الصفحة .

-الدوريات : المؤلف ، عنوان البحث ، اسم الدورية ،العدد ، السنة ، الصفحة .

إجراءات النشر

١ . بعد قبول هيئة التحرير البحث بشكل أولي ، يتم البدء بإجراءات التحكيم .

٢ . يرسل البحث إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث .

٣ . يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه أو ضرورة إجراء تعديلات محددة خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إرسال البحث للمحكمين .

٤ . في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر ونصف من تسلمه لهذه الملاحظات .

٥ . تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث ومضمونه .

٦ . يقدم المركز العلمي للدراسات السياسية مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر ، وذلك وفقاً لقواعد المكافآت الخاصة بالسلسلة .

٧ . تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً حصرياً للمركز العلمي للدراسات السياسية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة خطية من المركز .